تقرير حول البحث المسحي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية التي تعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات في القدس، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية– مفتاح

2018

تقرير حول البحث المسحي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية التي تعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات في القدس، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة

مشروع "**الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان**"

الطبعة الأولى: كانون أول 2018

منشورات مفتاح 2018

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:

بدعم من الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع يدعم من
الاتحاد الأوروبي

محتوى هذا التقرير لا يعبر بالضرورة عن أراء الاتحاد الأوروبي، ويتحمل الكاتب كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في التقرير.

إعداد: شركة الرؤية الجديدة

طاقم مفتاح:

لميس الحنتولي	مديرة برنامج حوار السياسات والحكم الرشيد
تمارا تميمي	مديرة مشروع "الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان"
حنين شعيبي	المساعدة الإدارية للبرامج

تدقيق لغوي وتحرير: أ. عبد الرحمن أبو شمالة

كلمة "مفتاح"

انطلاقاً من التوجهات الاستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "**مفتاح**" والرامية إلى تمكين وتفعيل مكونات المجتمع الفلسطيني في نشر الوعي حول المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتعزيز الالتزام بها من قبل جميع الجهات ذات الشأن، وبغية تعزيز تضافر الجهود بين المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وتفادياً لتكرار التدخلات وازدواجية النتائج، قامت "**مفتاح**" بإجراء بحث مسحي حول المؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية التي تعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات في فلسطين بشكل عام، وفي شرقي القدس، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة بشكل خاص، وذلك لإظهار مواطن قلة البيانات والحقائق المتعلقة بالانتهاكات لبعض الحقوق في المناطق المحددة في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة

يأتي هذا البحث في إطار مشروع "الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان" والذي تنفذه "**مفتاح**" بدعم من الاتحاد الأوروبي والذي يسعى إلى تفعيل دور الشباب الفلسطيني في تعزيز تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان في دولة فلسطين المحتلة ضمن المناطق المحددة في شرقي القدس والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة، والبلدة القديمة في الخليل، لرفد المؤسسات الوطنية والدولية بحقائق وإحصائيات حول انتهاكات حقوق الانسان في المواقع المستهدفة بغية تسليط الضوء على سياسات واجراءات الاحتلال المستمرة للمساهمة في نشر الرواية الفلسطينية على المستوى الدولي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، عملت "**مفتاح**" من خلال شركة "**الرؤية الجديدة**" على إعداد تقرير مفصل يستعرض واقع رصد وتوثيق الانتهاكات في الأماكن المستهدفة، بما في ذلك أولويات التوثيق، وأنظمة وآليات الرصد والتوثيق، وطرق توظيف المعلومات، والعلاقات والتشبيك وبناء التحالفات، والصعوبات والفجوات التي تواجه مؤسسات حقوق الإنسان.

وفي ظل اهتمام "**مفتاح**" بتوسيع قاعدة حقوق الإنسان التي يتم رصد وتوثيق انتهاكها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وبالانسجام والتنسيق مع المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وفي رصد وتوثيق مختلف الانتهاكات في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، وقطاع غزة، تسعى "مفتاح" الى البناء والتكامل مع عمل المؤسسات ذات الاختصاص من خلال تطوير آليات لرصد وتوثيق الانتهاكات من قبل شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومن هنا، نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث في "**مفتاح**"، وشركة الرؤية الجديدة، والمؤسسات المبحوثة، والمؤسسات الأعضاء في اللجنة التوجيهية للمشروع، والاتحاد الأوروبي.

ابتسام حصري

المدير التنفيذي

قائمة المحتويات

البند	الصفحة
1. الملخص التنفيذي	5
2. المقدمة	8
3. عرض عام عن واقع حقوق الإنسان في فلسطين	10
4. مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين	13
5. مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان	16
6. الأولويات في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان	23
7. أنظمة وآليات الرصد والتوثيق	32
8. استخدام المعلومات	37
9. العلاقة والتشبيك وبناء التحالفات مع المؤسسات الشريكة	40
10. الصعوبات والفجوات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان	49
11. النتائج والتوصيات	56

1. الملخص التنفيذي

تنفذ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) مشروعاً بعنوان "**الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان**"، بدعم من الاتحاد الأوروبي مدته ثلاث سنوات، وذلك انسجاماً مع توجهات المؤسسة في تمكين المكونات المجتمعية حول المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتفعيلها.

وتسعى المؤسسة إلى تشكيل شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان من خريجي الإعلام والحقوق، وتدريبهم على آليات الرصد والتوثيق للانتهاكات الخاصة بمناطق القدس، والخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة، ولكسابهم المهارات اللازمة في هذا المجال.

ولتحقيق هذه الغاية، تم إجراء مسح ميداني للمؤسسات العاملة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين.

أهداف البحث:

1. تحديد آليات وأنظمة الرصد والتوثيق للانتهاكات في المناطق المستهدفة، للانطلاق منها نحو تحديد الحقوق التي يجب التركيز على توثيق انتهاكاتها، وبناء أرضية واضحة للعمل بعيداً عن تكرار التدخلات، والحصول على نتائج أفضل.
2. توسيع قواعد التواصل والتنسيق بين المؤسسات لتوحيد الجهود وتعزيزها، لتحقيق التكاملية في آليات الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان.
3. التعرف على مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان، إضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجهها المؤسسات، وتحديد الفجوات القائمة.

عينة البحث:

تم تحديد العينة من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والأجنبية والإسرائيلية، العاملة في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، وبلغ عددها 29 مؤسسة، موزعة جغرافيا على النحو التالي:

التوزيع الجغرافي لعينة البحث

المنطقة	العدد
القدس	11
رام الله	8
الخليل	6
غزة	3

بيت لحم	1
المجموع	29

منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة، تم تنفيذ المسح الميداني من خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي 27 مؤسسة تعمل في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

المحاور الرئيسية للبحث:

1. المعلومات التعريفية والديموغرافية عن مؤسسات حقوق الإنسان.
2. مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان.
3. الأولويات في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانعكاساتها على الفئات المهمَّشة.
4. أنظمة وآليات الرصد والتوثيق.
5. استخدام المعلومات.
6. العلاقة والتشبيك وبناء التحالفات مع المؤسسات الشريكة.
7. الصعوبات والفجوات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان.
8. النتائج والتوصيات.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المؤسسات تركز على الحقوق المدنية والسياسية، يليها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أما حقوق الفئات المهمشة، فالتركيز عليها من جانب المؤسسات المتخصصة بذلك كمركز إرشاد المرأة، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، إلا أن الاهتمام بتوثيق انتهاكات هذه الفئات لدى غالبية المؤسسات يكون ضمنياً، ويأتي ضمن توثيق الانتهاكات بشكل عام، دون التخصص والتركيز عليها، وحسب حالات الانتهاكات.
2. بينت الدراسة أن غالبية المؤسسات الفلسطينية تعمل في الرصد والتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية، أما المؤسسات الأجنبية والإسرائيلية، فيتركز عملها في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وبخاصة في القدس والخليل وقطاع غزة، وأيضاً المناطق المصنفة (ج). ولا تعمل في مناطق السلطة كمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني (بتسيلم، المجلس النرويجي للاجئين).
3. في ما يتعلق بتوثيق الانتهاكات في المناطق المستهدفة بالدراسة، أظهرت النتائج أن التركيز يتم على انتهاكات سلطات الاحتلال الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة التهجير القسري،

والاعتقالات، واعتداءات المستوطنين، والعقاب الجماعي، وهدم المنازل، وقضايا لم الشمل للأطفال، واطلاق النار على الصيادين، ومصادرة معداتهم، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.

4. ظهر ضعف في رصد وتوثيق الانتهاكات في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالحق في التعليم، والحق في العمل، والحياة الكريمة، وحقوق المرأة.
5. أما على صعيد آليات الرصد والتوثيق، فأظهرت النتائج غياب آلية موحدة لتوثيق الانتهاكات، بما فيها النماذج والإجراءات، واعتماد المؤسسات قواعدَ بياناتٍ بناء على برامج خاصة بها، ما يصعّب استخدامها من المؤسسات الأخرى، علما أن جميع المؤسسات لديها قاعدة بيانات، وتستخدم برامج خاصة بها.
6. فيما يتعلق بقدرات المؤسسات البشرية والمالية، بينت النتائج أن المؤسسات تعاني من نقص في التمويل، وضعف في الخبرات الخاصة بالحشد والمناصرة الدولية، إضافة إلى نقص في الخبرات الخاصة بتوثيق الانتهاكات للاتفاقيات الدولية التي وقعتها السلطة الوطنية.
7. بخصوص التعاون والتشبيك بين مؤسسات حقوق الإنسان، أظهرت النتائج أن العلاقات بين المؤسسات، في الغالب، تنافسية، وليست تكاملية، كما أن تبادل المعلومات يكون بشكل محدود ودون تفاصيل، وبالتالي عدم الاستفادة منه، إضافة إلى غياب شبكة تضم كافة المؤسسات الحقوقية برؤية وأهداف واضحة، وخطط تنفيذية، كذلك ضعف التنسيق بين المؤسسات وبخاصة في مجال العمل في المناطق البعيدة، والاستفادة من قدرات وإمكانيات بعضها البعض.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث، فإن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها تتمثل بما يلي:

1. الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبخاصة الحق في التعليم والحق في العمل، والحق في الصحة، بما فيها حقوق الفئات المهمشة.
2. اعتماد آلية موحدة للرصد والتوثيق للانتهاكات، ويفضل المعتمدة لدى المؤسسات الدولية، بما فيها النماذج المختلفة، مع تدريب وتأهيل الباحثين على استخدامها. وكذلك إنشاء مركز متخصص في بناء قاعدة بيانات للانتهاكات، بحيث توفر المعلومات للجهات كافة، وتسهل الحصول عليها.
3. إنشاء تحالف يضم جميع المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، يعمل على وضع خطة وطنية بأهداف واضحة ومحددة، وآليات لتنفيذها، وتوفير التمويل اللازم لها، وتوزيع المهام بين أعضائها، مع تقييم أدائها بشكل دوري.
4. تدريب طواقم العمل في مؤسسات حقوق الإنسان على الحشد والمناصرة على الصعيد الدولي. وكذلك في توثيق الانتهاكات الخاصة بالعديد من الاتفاقيات الدولية، وبخاصة تلك التي وقعتها السلطة الوطنية.

2. المقدمة

تنفذ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، مشروع "الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان" بدعم من الاتحاد الأوروبي، انسجاماً مع توجهاتها الاستراتيجية في تمكين وتفعيل مكونات المجتمع في نشر الوعي حول المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز الالتزام بها من قبل جميع الجهات ذات الشأن.

وتسعى "مفتاح"، من خلال المشروع، إلى تعزيز تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في القدس الشرقية، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة، والبلدة القديمة في الخليل.

وفي هذا الإطار، تم إجراء بحث مسحي حول المؤسسات الوطنية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية التي تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، بالتركيز على المناطق المستهدفة.

يهدف البحث إلى تحديد آليات وأنظمة الرصد والتوثيق للانتهاكات في المناطق المستهدفة، للانطلاق منها نحو تحديد الحقوق التي يجب التركيز على توثيق انتهاكاتها، وبناء أرضية واضحة للعمل بعيداً عن تكرار التدخلات، والحصول على نتائج أفضل، وكذلك التعرف على مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان، إضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجهها المؤسسات، وتحديد الفجوات القائمة.

وبناء عليه، سيتم تشكيل شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان واكسابهم المهارات والمعارف والأدوات التي تمكّنهم من رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعاتهم، وتدريبهم على آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون في المناطق المستهدفة، بالتعاون مع مؤسسات قاعدية ترصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتشكيل قواعد بيانات متخصصة بالانتهاكات، إضافة إلى إصدار تقارير حول الانتهاكات بشكل دوري.

وستتضمن نتائج البحث المسحي، عرضاً لمجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان، وقدراتها من حيث عدد المكاتب، ومناطق التغطية، والانتهاكات المرتكبة في المناطق المستهدفة، التي يتم تغطيتها بشكل وافٍ، وما إذا يتم تحليل الأثر المضاعف على الفئات المهمشة والضعيفة من النساء والأطفال وذوي الإعاقة، كذلك عرض لآليات ومنهجيات الرصد والتوثيق من حيث مصادر المعلومات والوسائل والأساليب المعتمدة في رصد وتوثيق الانتهاكات، ومجالات استخدام المعلومات، والأنظمة المتبعة في إعداد قواعد بيانات في المؤسسات.

كما يتناول التقرير علاقات التعاون والتشبيك بين المؤسسات الحقوقية المحلية، وبينها وبين المؤسسات الأجنبية، وكذلك علاقاتها مع المؤسسات القاعدية، إضافة إلى العلاقة مع المؤسسات الحكومية، وعضويتها في المنتديات والشبكات والائتلافات الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويستعرض التقرير الصعوبات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان في الرصد والتوثيق، وكذلك الفجوات الموجودة في المؤسسات من حيث قدراتها الداخلية المالية والبشرية، وتأثير سياسات وإجراءات الاحتلال، ومستوى جودة المعلومات، إضافة إلى الفجوات الناتجة عن آليات التعاون بين المؤسسات الحقوقية، وكذلك أثر التشريعات والقوانين الفلسطينية في الرصد والتوثيق، وتوفير الحماية.

وبناء على نتائج البحث، سيتم فتح باب الحوار مع المؤسسات التي تقوم برصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بهدف تعزيز تضافر الجهود، للوصول إلى تكامل في آليات الرصد للانتهاكات في المناطق المستهدفة.

3. عرض عام عن واقع حقوق الإنسان في فلسطين

شهدت الأراضي الفلسطينية، منذ احتلالها العام 1967، انتهاكات إسرائيلية واضحة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بحق الفلسطينيين في مختلف نواحي الحياة. ولقد بدأت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والفلسطينية العمل في الأراضي المحتلة منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وانتشرت مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين مع بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية ولجراءاتها القمعية في الأراضي المحتلة، بحيث شملت مصادرة الأراضي، وتهجير الأهالي، وهدم المنازل، وإنشاء المستوطنات، والسيطرة على مصادر المياه، وممارسات القتل ضد المدنيين الفلسطينيين من مختلف الفئات (الأطفال، والشباب، والنساء) والاعتقالات الجماعية، بما فيها الاعتقال الإداري دون توجيه أي تهم للمعتقلين، مع تصاعد اعتقال الأطفال في السنوات الأخيرة، وتقييد حرية الحركة للمواطنين، ومنعهم من الوصول إلى مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية، وإقامة الحواجز العسكرية، وفرض الإغلاقات العسكرية، إضافة إلى إغلاق المؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية، بما فيها الجامعات، واقتحامها، وهدم المدارس.

ومع اندلاع الانتفاضة الأولى العام 1987، شدد الجيش الإسرائيلي من سياساته ولجراءاته ضد السكان المدنيين الفلسطينيين خاصة، كالقتل، وتكسير العظام، وسياسة الإبعاد، وإنشاء المعسكرات للمعتقلين الإداريين، وبخاصة معتقل النقب الصحراوي، وفرض الحصار ومنع التجول على مختلف التجمعات السكنية في الضفة.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقسيم إداري للأراضي، وسيطرة سلطات الاحتلال على جزء كبير منها، ومنح السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات إدارية وأمنية في المدن الفلسطينية، وتشكيل مجلس تشريعي منتخب.

إضافة إلى رصد وتوثيق انتهاكات سلطات الاحتلال منذ سبعينيات القرن الماضي، الذي مارسته وما زالت بعض المؤسسات كالحق من أجل حقوق الإنسان، ومركز القدس للمساعدات القانونية، برزت مجالات جديدة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، وما يمارس من مختلف أنواع الانتهاكات بعد قيام السلطة الوطنية، ولجراء أول انتخابات رئاسية وتشريعية العام 1996، وباشر المجلس التشريعي عمله في إصدار القوانين والتشريعات، ومن أهمها: مراقبة التشريعات الفلسطينية ومدى مواءمتها لحقوق الإنسان من جهة، ورصد وتوثيق انتهاكات السلطة الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها التعذيب في السجون من جهة أخرى، إضافة إلى العمل على رصد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي، والاستيطان، وتشديد الحصار على مدينة القدس، وسياسة هدم المنازل، والتهجير القسري. وكان من أخطر تلك الانتهاكات الحروب العسكرية على قطاع غزة العام 2009/2008، حيث وقعت ضحايا جسيمة بالمدنيين، وكذلك حرب العام 2012، و2014، وما نتج عنها من قتل للمدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، وهدم للبنية التحتية. وأيضاً الاجتياح العسكري للضفة الغربية العام 2002، والاقتحامات الليلية للمدن والقرى الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وممارسة أعمال القتل والاعتقال.

وقد تعزز دور مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين على أكثر من صعيد، فقد ظهرت مؤسسات مختصة بحقوق المرأة الاجتماعية والقانونية، وحقوق الأطفال من جهة، واهتمام المؤسسات الأجنبية العاملة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين؛ كمنظمة العفو الدولية التي تعمل في مجال الرصد والتوثيق والحشد والمناصرة لدعم حقوق الإنسان، وهيومان رايتس ووتش التي تعمل على مراقبة تطبيق المعايير الدولية الإنسانية من خلال الرصد والتوثيق بشكل أساسي، إضافة إلى الحشد والمناصرة، والمركز النرويجي للاجئين الذي يقدم مساعدات للمواطنين المعرضين للتهجير ورصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بملكية الأراضي والمنازل من جهة أخرى، إضافة إلى انتشارها في مختلف المدن الرئيسية، وبشكل خاص في قطاع غزة، ورام الله، والقدس، والخليل.

ومن حيث الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات حقوق الإنسان، فهي تعتبر أداة ضاغطة على السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة لدعم حقوق الإنسان الفلسطيني؛ سواء على مستوى التشريعات والإجراءات، ونشر التوعية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، أو ومن خلال تنظيم حملات الضغط والمناصرة المحلية والدولية في المحافل والمؤسسات الدولية، وحضور جلسات الاستماع الخاصة بانتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف الانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني.

الانقسام وغياب دور المجلس التشريعي:

أدى الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2007 إلى تجميد دور المجلس التشريعي، والتوقف عن إصدار القوانين، وحصرها في إصدار قوانين بمراسيم رئاسية، والرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية للحكومة ومؤسساتها المدنية والأمنية، ما ساهم في توفير بيئة مناسبة لانتهاكات حقوق الإنسان كالاعتقال السياسي، والحد من حرية التعبير، وملاحقة الصحافيين، وتنفيذ عقوبة الإعدام في قطاع غزة، وفرض عقوبات على الموظفين.

كما ساهم في إصدار مراسيم رئاسية بقوانين تمنح صلاحيات للحكومة باتخاذ إجراءات تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، ومعايير الحكم الرشيد، وفي مقدمتها الفصل بين السلطات، والشفافية والمساءلة، والمشاركة، كقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون محكمة الجنايات الكبرى، ودون مشاركة الجهات ذات العلاقة في صياغة القوانين، ما أدى إلى إضعافها وغياب الشفافية والوضوح في إجراءات إصدارها واعتمادها، الأمر الذي شكل ضغطاً إضافياً على مؤسسات حقوق الإنسان في مهامها.

السلطة الوطنية واعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين:

حصلت دولة فلسطين على اعتراف 138 عضواً من أعضاء الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة "كدولة مراقب غير عضو" العام 2012، وقد ترتب على ذلك ما يلي:

1. **انضمام دولة فلسطين للمعاهدات الدولية:** توقيع أكثر من خمسين اتفاقية دولية؛ من أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية

حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقيات جنيف لحماية المدنيين في الحرب، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الاتفاقيات. ويتطلب الانضمام إلى هذه الاتفاقيات "التزاماً داخلياً وطنياً يتمثل بمواءمة القوانين الفلسطينية مع بنود الاتفاقيات الدولية الموقعة، وتوفير أدوات ووسائل إدارية وقانونية لذلك، والتزام دولي خارجي، يتطلب التزام الدولة بتقديم تقارير دولية دورية عن الأوضاع التي تعالجها الاتفاقيات، ومن أهمها الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان".[1]

2. **انضمام دولة فلسطين للمنظمات الدولية:** انضمام دولة فلسطين إلى 33 منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، منها بعضوية كاملة: منظمة اليونسكو، ومنظمة الأسكوا، ومنظمة التجارة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وأخرى بعضوية مراقب: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وبناء على ما تقدم، فإن الواقع الفلسطيني شهد تطوراً في ما يتعلق بحقوق الإنسان؛ سواء تصعيد الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال من جهة، وأيضاً الانتهاكات التي تمارسها السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود من مؤسسات حقوق الإنسان، للحد من هذه الانتهاكات، من خلال برامج ومشاريع مختلفة تساهم في تحسين واقع حقوق الإنسان الفلسطيني.

[1] ميرفت رشماوي خبيرة بالقانون الدولي، الموقع الإلكتروني لمعهد الحقوق العامة، جامعة بيرزيت، 2014.

4. مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين

تطور الاهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان، حيث مر بعدد كبير من المراحل شهدت مشادات كبيرة بين القانونيين والسياسيين، من بينها إعطاء حظر التمييز صفة القانون الدولي العرفي، وإقرار اتفاقيات تستند إلى منع التمييز، وأخرى تحدد بشكل واضح وصريح الحقوق الأساسية الواجب التمتع بها من قبل الفئات المجتمعية المهمشة والضعيفة مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وإقرار أن الحق في تقرير المصير هو متطلب سابق للتمتع بأي من الحقوق، واستحضار الآليات المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المقرران الخاصان، والاستعراض الدوري الشامل، ضمن جملة كبيرة من التطورات.

وقد بدأ العمل في فلسطين برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سبعينيات القرن الماضي، من خلال بعض المؤسسات الدولية (مؤسسة كويكرز (Quakers) العام 1974، ومؤسسة الحق العام 1977 كفرع للجنة الحقوقيين الدوليين في جنيف)، وأيضاً تقديم الخدمات القانونية لضحايا انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وتعزز العمل في مجال حقوق الإنسان في فلسطين مع اندلاع الانتفاضة الأولى العام 1987. وشهدت هذه الفترة اهتمام مؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، كمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) العام 1989، وأيضاً بعثات دولية للتحقيق في ممارسات الاحتلال.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وما نتج عنه من تغيرات إدارية وقانونية وسياسية وأمنية أثرت، بشكل أو بآخر، على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، بما فيها القوانين والتشريعات وإجراءات ممارسات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، سُجِّل ازدياد في عدد المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة بعد إقرار المجلس التشريعي قانون الجمعيات الخيرية، ما فتح المجال لتسجيلها كمؤسسات أهلية غير حكومية، كما أنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) كمؤسسة شبه حكومية بمرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ 1993/9/30، كما نصت المادة (31) من القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أقره المجلس التشريعي العام 1997، وصدر ونشر في الوقائع الفلسطينية العام 2002.

وتولدت مجالات جديدة للعمل أهمها: مراقبة التشريعات الفلسطينية ومدى مواءمتها لحقوق الإنسان من جهة، ورصد وتوثيق انتهاكات السلطة الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها التعذيب في السجون من جهة أخرى، إضافة إلى العمل على رصد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي، والاستيطان ... وغيرهما.

ومن حيث الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات حقوق الإنسان، فهي تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان،وتنظيم حملات مناصرة محلياً ودولياً، إضافة إلى إعداد التقارير الدورية والمتخصصة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بحيث اكتسبت أهمية كبيرة في دورها باعتبارها **مجموعة ضغط** تؤثر على قرارات مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، وأيضاً على مواقف المستوى الرسمي للحكومات، وكذلك على الرأي

العام العالمي كالبرلمانات، والاتحادات، والمؤسسات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني.

جنسية المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان:

أظهرت نتائج الاستبيان أن 76% من المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان هي مؤسسات فلسطينية، بينما 21% مؤسسات أجنبية، فيما نسبة المؤسسات الإسرائيلية بلغت 3%، كما هو موضح في الشكل التالي:

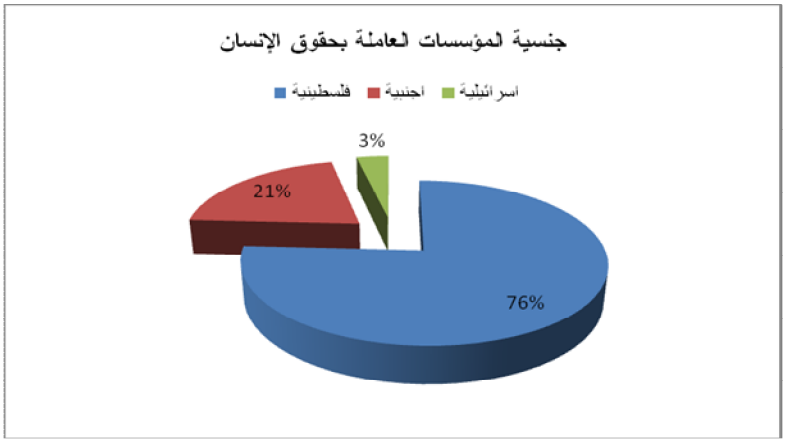

النموذج (1): جنسية المؤسسات العاملة بحقوق الإنسان

المقرات الرئيسية للمؤسسات:

أظهرت نتائج الدراسة أن 38% من المؤسسات تقع مكاتبها الرئيسية في القدس، مقابل 27% في مدينة رام الله، بينما 21% في مدينة الخليل و10% في قطاع غزة، و3% في بيت لحم، كما هو موضح في الجدول التالي:

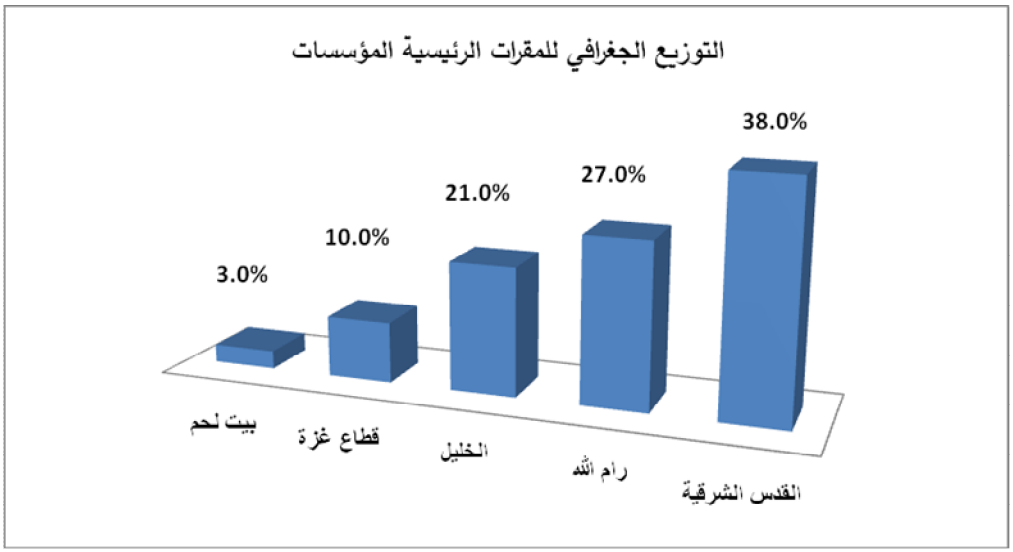

نموذج (2): التوزيع الجغرافي للمقرات الرئيسية للمؤسسات

وفيما يتعلق **بمقرات ومكاتب المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان**، فإن أكثر من نصف المؤسسات (55%) لا توجد لها فروع ومقرات في الأراضي الفلسطينية، ويعتمدون على الباحثين الميدانيين في تغطية أنشطتها. والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" هي الوحيدة التي لها مكاتب في مختلف المدن الرئيسية في فلسطين، كما أن المؤسسات الأجنبية تعمل من خلال مقراتها في القدس الشرقية، باستثناء هيومان رايتس ووتش التي يقع مقرها مؤقتاً في رام الله، لحين حصولها على ترخيص من السلطات الإسرائيلية لفتح مقر لها في القدس.

مناطق عمل المؤسسات:

وتقوم المؤسسات بتغطية أنشطتها في مختلف المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال باحثين ميدانيين أو بالتعاون فيما بينها، وبخاصة في قطاع غزة نتيجة الحصار المفروض عليها، وعدم السماح بالوصول إليها من قبل السلطات الإسرائيلية، كما حصل مع هيومان رايتس ووتش ... وغيرها. وبينت نتائج الدراسة أن 38% من المؤسسات تغطي الانتهاكات في جميع الأراضي الفلسطينية، بينما 31% منها تغطي الانتهاكات التي تمارس في القدس، ونسبة 17% منها تغطي الانتهاكات في البلدة القديمة في الخليل، أما 14% منها فتغطي الانتهاكات في قطاع غزة، كما هو موضح في الشكل التالي:

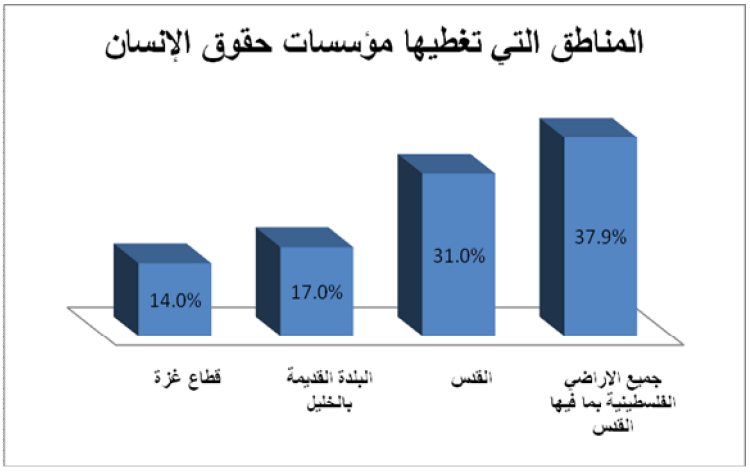

النموذج (3): المناطق التي تغطيها مؤسسات حقوق الإنسان

5. مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان

ازداد عدد المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان في فلسطين، مقارنة بالفترة التي سبقت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي كانت تخضع لقوانين سلطات الاحتلال، وما يصدر عنها من أوامر عسكرية. ويقدر عدد مؤسسات حقوق الإنسان بالعشرات، وغالبيتها مؤسسات أهلية غير حكومية مسجلة رسمياً لدى وزارة الداخلية، إضافة إلى بعض الهيئات الحكومية؛ كهيئة مكافحة الجدار والاستيطان، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين.

إلا أن الدراسة ركزت على مؤسسات حقوق الإنسان الأهلية والدولية والإسرائيلية، التي تضمنت 29 مؤسسة تعمل في مجالات متعددة في حقوق الإنسان، أهمها رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية من جهة، وانتهاكات مؤسسات السلطة الوطنية من جهة أخرى، والمساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات، وكذلك الضغط لإجراء تعديلات على التشريعات والقوانين التي تتنافى مع قواعد ومبادئ حقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي ما يلي جدول يوضح مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان:

مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان

الرقم	اسم المؤسسة	مجال عملها
1	منظمة الصحة العالمية	مساعدة تقنية لوزارة الصحة الفلسطينية، مراقبة الحق في الصحة من ناحية وصول المرضى والتحويلات الطبية من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
2	مركز العمل المجتمعي	تقديم المساعدات القانونية وتوعية مجتمعية ومناصرة دولية.
3	برج اللقلق	مؤسسة مجتمعية –عمل مجتمعي– تعمل على مشاريع مؤقتة في مجال التوعية والتدريب على حقوق الإنسان، ولا يندرج ضمن الرصد والتوثيق للانتهاكات إلا في حالات خاصة، وضمن برامج مجتمعية.
4	جمعية الجالية الأفريقية	عمل مجتمعي – تعمل على مشاريع مؤقتة في مجال التوعية والتدريب على حقوق الإنسان، ولا يندرج ضمن الرصد والتوثيق للانتهاكات إلا في حالات خاصة، وضمن برامج مجتمعية.
5	مركز معلومات وادي حلوة	رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال في القدس كافة.
6	مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	دفاع قانوني وتوعية قانونية واعداد دراسات وأبحاث.
7	الرؤيا الفلسطينية	مؤسسة شبابية حول التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية والاجتماعية والتقييم، تعمل على مشاريع مؤقتة في مجال التوعية والتدريب على حقوق الإنسان، ولا يندرج ضمن الرصد والتوثيق للانتهاكات إلا في حالات خاصة، وضمن برامج مجتمعية.

8	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فرع فلسطين	حقوق الأطفال.
9	مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان	خدمة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والسلطة، وتقديم الخدمة القانونية المجانية للدفاع عن الأسرى، وتقديم الاستشارات الحقوقية والقانونية ورصد وتوثيق الانتهاكات ضد الأسرى وعائلاتهم، والضغط والمناصرة والتوعية والتدريب
10	منظمة العفو الدولية	حملات حشد ومناصرة لحقوق الإنسان، بناء على أبحاث ودراسات موثقة.
11	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"	استقبال الشكاوى، توعية وتدريب. دراسات وأبحاث، الإعلام.
12	عيادة القدس لحقوق الإنسان/ جامعة القدس	العيادة القانونية من مراكز كلية الحقوق في الجامعة، يتم العمل كتطبيق عملي في كلية الحقوق (مساق تعليمي) في حقوق الإنسان. توثيق انتهاكات الاحتلال في جنوب القدس. التركيز على انتهاكات هدم المنازل في المناطق البدوية والتهجير القسري. انتهاكات "الحق في التعليم"، بما يشمل حرية الحركة أو التعبير أو الاعتقالات.
13	المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)	الدفاع عن الحريات الإعلامية.
14	مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	التمثيل القانوني لضحايا حقوق الإنسان؛ سواء من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني في الضفة والقدس (هدم المنازل، التهجير القسري) في غزة، ملف تسليم جثامين الشهداء.
15	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	ديم خدمات قانونية واجتماعية للمعنّفات. خدمات الحماية للبيت الآمن. التوعية وبناء القدرات. المناصرة محلياً ودولياً. مساءلة دولة الاحتلال حول حقوق الإنسان في المنابر الدولية.
16	مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"	رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال في مصادرة المياه، والحواجز، وأعمال القتل، والاعتقالات، وهدم المنازل، والتهجير القسري، ... وغيرها من الانتهاكات. وإصدار التقارير والدراسات والإحصائيات الخاصة بذلك.
17	مؤسسة الحق	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ سواء من الاحتلال، أو

		من السلطة، وبرامج الحشد والمناصرة أمام جهات محلية ودولية، وإجراء البحوث والدراسات.
18	هيومان رايتس ووتش	رصد تطبيق المعايير الدولية الإنسانية. كل سنة يتم التركيز على جانب معين (كالإعدام مثلاً).
19	مكتب المحافظ في البلدة القديمة في الخليل	رصد الانتهاكات وجمع المعلومات اللازمة من خلال نموذج شكوى. متابعة مجريات وتطورات الأمور في البلدة القديمة. توفير مساعدات مالية وعينية للسكان. خلق برامج تنموية.
20	مؤسسة إنقاذ الطفل	حماية الطفل، التعليم وحقوق الطفل.
21	لجنة الدفاع عن الخليل	توثيق انتهاكات ومقاومة شعبية.
22	تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان	توثيق انتهاكات الاحتلال، والتحقق من صحة المعلومات في الخليل.
23	Christian Peacemaker Teams	مراقبو حقوق إنسان على الحواجز وأيام الدراسة، وعمل تقارير حول هدم البيوت، وزيارات إلى البيوت، والتواصل الاجتماعي في الخليل.
24	مركز أبحاث الأراضي	تأهيل الأسر التي تم هدم مساكنها، تطوير الأراضي لحمايتها من خطر المصادرة، ورصد الانتهاكات الإسرائيلية التي تخص الأرض والسكن (الاستيطان والجدار)، وهدم المساكن، إغلاق والدفاع عن قضايا الهدم والمصادرة والحشد والمناصرة.
25	معهد الأبحاث التطبيقية- القدس "أريج"	رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة بمصادرة الأرضي والاستيطان والاعتداءات على أراضي المواطنين، وإنشاء البؤر الاستيطانية، وهدم المنازل، وإصدار تقارير دورية بهذه الانتهاكات.
26	مركز شؤون المرأة	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق المرأة، وبخاصة الحق في الميراث، واتخاذ القرار، والاستقلال المادي.
27	مركز الميزان لحقوق الإنسان	تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في قطاع غزة.
28	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والإرشاد والمساعدة القانونية للضحايا، إضافة إلى وحدة خاصة بحقوق المرأة، وإعداد الدراسات والأبحاث حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومدى ملاءمة التشريعات الفلسطينية للمعايير الدولية.
29	المجلس النرويجي للاجئين	خدمات قانونية، وتقديم مساعدات إنسانية للفلسطينيين المعرضين للتهجير، مشاريع تطوير التعليم.

		أهم مجالات الحقوق: الحق في الأرض، السكن، الملكية، إجراءات الاحتلال والمستوطنين، باستثناء الاعتقالات والقتل.

مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان:

وحول مجالات عمل حقوق الإنسان، فإن المؤسسات تعمل في أكثر من مجال، وأظهرت النتائج أن 97% منها يعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات، يليها، وبنسبة 86%، يعمل في مجال الحشد والمناصرة، بينما 79% يصدرون إحصائيات ودراسات وتوزيع معلومات محلياً وبالنسبة نفسها توزع إقليمياً، و76% يعملون في الأبحاث والدراسات، و69% منهم يعملون في مجال تطوير السياسات والتشريعات، وبنسبة مماثلة يعملون على إصدار الإحصائيات والدراسات وتوزيع المعلومات دولياً، انظر الشكل التالي:

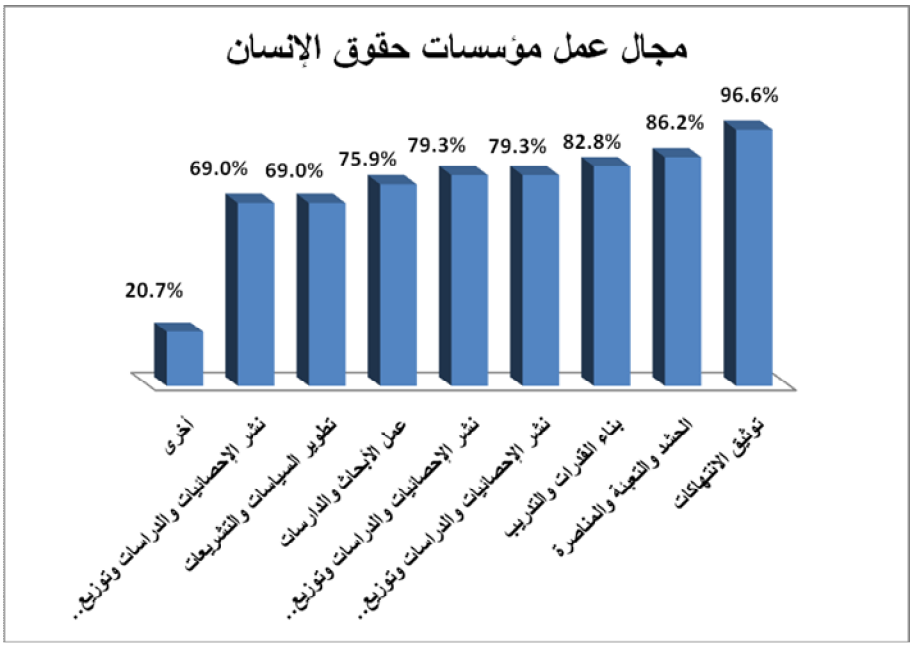

النموذج (4): مجال عمل مؤسسات حقوق الإنسان[2]

مجالات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان:

وفيما يتعلق بتوثيق ورصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق المدنيين في إطار القانون الدولي الإنساني الذي يؤكد على عدم المساس بحقوق المدنيين، أو التغيير في البيئة المحيطة، باعتبار أن أي حالة حرب، أو خلافه، هي مرحلة مؤقتة. وكذلك الانتهاكات الخاصة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى حقوق الفئات المهمشة، علماً أن **الحقوق المدنية والسياسية** تشمل: الحق في الحياة، وحرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي، والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية والسياسية، وعدم إخضاع أحد للتعذيب أو لعقوبة قاسية. أما حقوق العهد الدولي **الخاص**

[2] أخرى: كما أظهرت النتائج أن 14% من المؤسسات تعمل في القضايا الإجتماعية وبنسبة 3% تعمل في مجال بناء القدرات للشباب والأطفال، وبنسبة مماثلة تعمل في الدعم القانوني والمرافعات.

بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فأهمها: الحق في حياة كريمة، بما فيها الحق في السكن، والحق في العمل، والحق في تكوين النقابات، والحق في حماية الأسرة والأطفال والمراهقين، والحق في التعليم، وحق كل إنسان في التحرر من الجوع، وحق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية. أما ما يتعلق **بحقوق الفئات المهمشة**، فهي تشمل حقوق المرأة، وحقوق الأطفال، وحقوق ذوي الإعاقة، التي تم تنظيمها من خلال اتفاقيات دولية خاصة بحقوق كل فئة (اتفاقية حقوق المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة) وذلك لجسر الفجوة الناجمة عن الإطار المعياري الذي يميز، بشكل مباشر، ضد هذه الفئات.

توثيق انتهاكات المعاهدات الدولية:

أظهرت النتائج أن **المؤسسات تعمل على التوثيق والرصد في مجال** واحد أو أكثر من هذه المجالات، وتبين أن 82% من المؤسسات تعمل على توثيق الانتهاكات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، بينما 71% تعمل على توثيق الانتهاكات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما 68% منها، فتعمل على توثيق الانتهاكات في مجال حقوق الفئات المهمشة، انظر الشكل التالي:

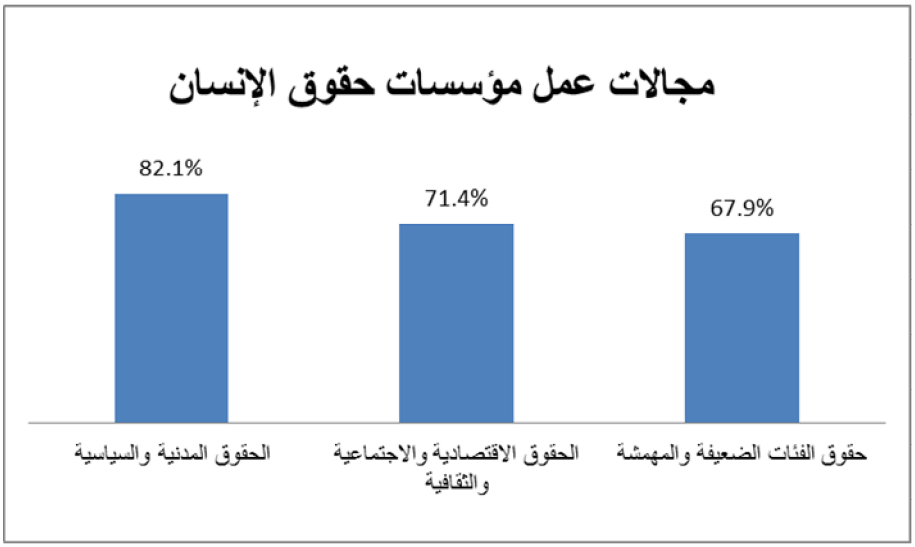

النموذج (5): مجالات عمل مؤسسات حقوق الإنسان

توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية:

تعمل غالبية مؤسسات حقوق الإنسان على رصد الانتهاكات بغض النظر عن الجهة التي ترتكبها، سواء سلطات الاحتلال الإسرائيلي و/أو الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية، وبخاصة أن الاحتلال ما زال يصعد من انتهاكاته في مختلف الأراضي الفلسطينية، وفي مختلف المجالات، إضافة إلى انتهاكات أجهزة الأمن الفلسطينية؛ سواء بالتشريعات التي تتعارض مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها السلطة، أو بإجراءات الاعتقال السياسي، ومنع التجمع السلمي، والتعذيب في سجونها.

وقد بينت نتائج الدراسة أن 45% من المؤسسات تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي مقابل 6% تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات أجهزة السلطة الوطنية، بينما 48% تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات

كل منهما، وهذا يعني أن مجموع المؤسسات التي تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات السلطة هو 54%، بينما مجموع المؤسسات التي تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات إسرائيل هو 93%، كما هو موضح في الشكل التالي:

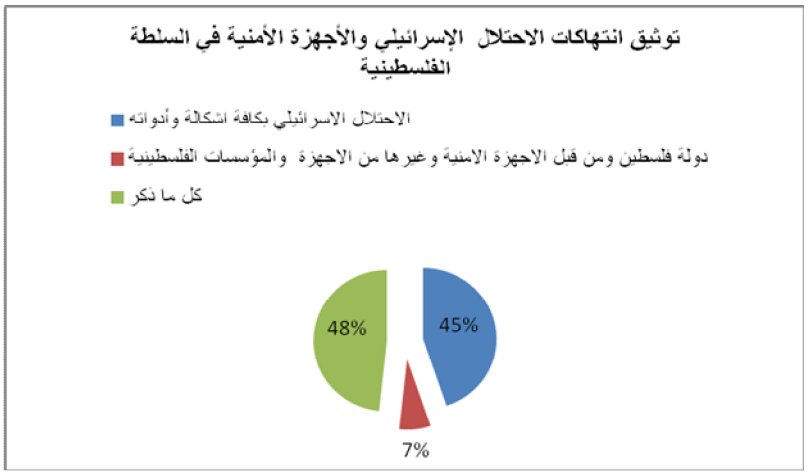

النموذج (6): توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية

المردود من الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان:

تكتسب عملية الرصد والتوثيق أهمية كبيرة، وبخاصة أن مردودها وتأثيرها واضح؛ سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي، كما أن تأثيرها ليس لحظياً وسريعاً، بل ينعكس على المدى الطويل، فمثلاً توثيق انتهاكات الاحتلال وممارساته ضد المشاركين في مسيرات العودة في قطاع غزة، كان له مردود إيجابي، وبخاصة فيما يتعلق بقتل الأطفال والمسعفين وذوي الإعاقة. كذلك ممارسات أجهزة السلطة للمسيرة السلمية في رام الله التي طالبت برفع العقوبات عن قطاع غزة، أدت إلى إثارة الرأي العام المحلي والدولي، ما دفعها إلى تغيير في سياساتها ولجراءاتها في المسيرات التي حدثت بعدها.

واعتبرت 62% من المؤسسات أن الرصد والتوثيق لهما مردود كبير جداً، مقابل 24% رأوا أن مردودهما قليل، بينما 14% يرون أن المردود حسب الحالة، وهذا يعتمد على نوعية الحالة واختيار الوقت المناسب للضغط والحشد كحالة قتل الأطفال في قطاع غزة خلال مسيرة العودة، إضافة إلى أن التأثير على السلطة أعلى منه على دولة الاحتلال لعدم رضوخها للضغوط، فمثلاً رصد الانتهاكات الخاصة بممارسات أجهزة السلطة ضد مسيرة رفع العقوبات على قطاع غزة، أدى إلى تراجعها عن ذلك في المرات اللاحقة، وكذلك الحال في الضغط والمناصرة في ما يتعلق بقانون الجرائم الإلكترونية. وتراجع سلطات الاحتلال عن هدم تجمع سوسة (كما أفاد مدير التوثيق في بتسيلم) نتيجة الرصد والتوثيق، وما نتج عنه من حالات للضغط، وبخاصة من الاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في الشكل التالي:

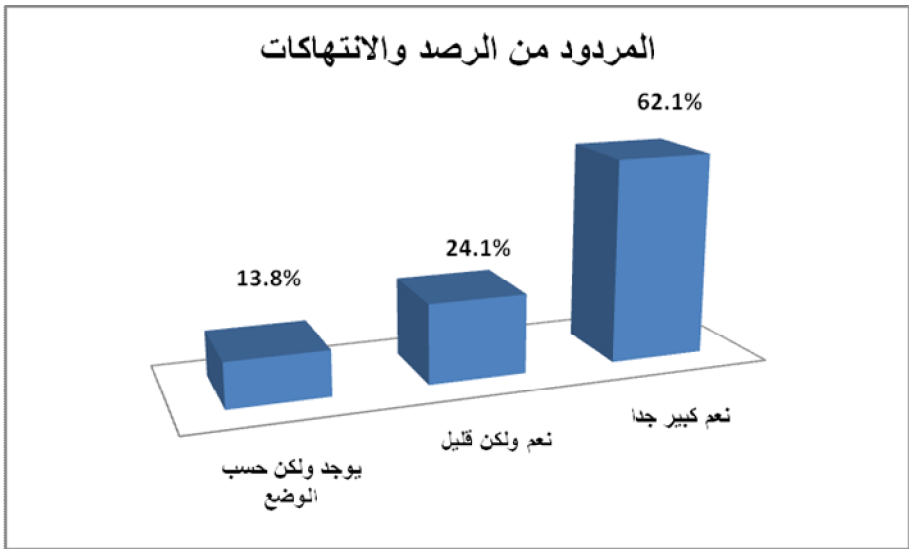

النموذج (7): المردود من رصد وتوثيق الانتهاكات

وتظهر أهمية الرصد والتوثيق للانتهاكات فيما يلي:

1. يساهم في تعريف فئات المجتمع بحقوقها.
2. يؤدي إلى الحد من الانتهاكات.
3. يساعد على الإعداد الجيد لحملات الدعم والمناصرة لحقوق الإنسان.
4. تشجيع ضحايا الانتهاكات للمطالبة بحقوقها في مختلف القضايا.
5. تعتبر من أدوات المساءلة القانونية والمحاسبة القضائية للجهات الفاعلة والمرتكبة للانتهاك، أو المخالفات، أو الجرم.
6. تبين الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، والمدعومة بتقارير موثقة.
7. ممارسة ضغط المنظمات الدولية والإقليمية المؤثرة على سلطات الاحتلال لوقف سياساتها ولجراءاتها وانتهاكها لحقوق الإنسان في فلسطين.
8. أدت إلى سحب الاستثمارات لبعض الشركات الأجنبية من المستوطنات. وقد لعبت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) دوراً كبيراً على كافة المستويات الرسمية والشعبية في أوروبا، والعديد من دول العالم، لمقاطعة دولة الاحتلال اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً.
9. أدى إلى تراجع في ممارسات الانتهاكات كما حصل في تراجع سلطات الاحتلال بهدم قرية سوسة، وأيضاً التراجع عن تنفيذ عقوبة الإعدام في غزة.
10. تعتبر وثائق مهمة ومرجعية علمية للجهات المختصة في الوزارات والمؤسسات لتغيير سياساتها.
11. تغير إيجابي نحو المرأة وحقوقها، وبخاصة بعد التوقيع على اتفاقية سيداو.

ولا بد من الإشارة، هنا، إلى أن نتائج عملية الرصد والتوثيق ليست مباشرة، ويمكن البناء عليها، كما هو موضح في الشكل التالي:

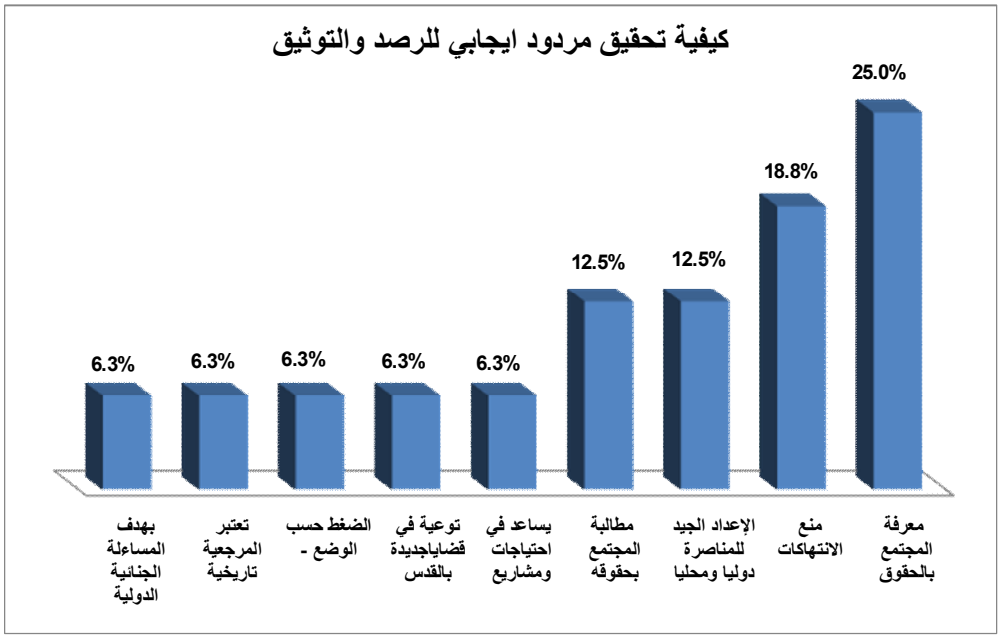

النموذج (8): كيفية تحقيق مردود إيجابي للرصد والتوثيق

6. الأولويات في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانعكاساتها على الفئات المهّمشة

يتناول هذا الجزء من الدراسة الأولويات في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في القدس الشرقية، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية بقطاع غزة، ومدى انعكاسها على الفئات المهمشة من النساء والأطفال وذوي الإعاقة، وبخاصة أن هذه المناطق الأكثر عرضة للانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، كالإفراط في استخدام القوة، كما أنها تتعرض إلى هجمه شرسة من قوات الاحتلال بهدف القتل والتهجير القسري ومصادرة الأراضي والعقارات.

ويعزى التركيز على الفئات المهمشة، بمن في ذلك الأطفال، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، في مضامين الدراسة، باعتبارها فئات مهمشة وضعيفة اجتماعياً واقتصادياً بفعل الإطار المعياري الناظم للنظام السياسي الذي يقوض مشاركتهم، ولا يأخذ بعين الاعتبار مختلف احتياجاتهم، وبالتالي يكونون ضمن الفئات الأكثر تضرراً من الانتهاكات الإسرائيلية، وأيضاً انتهاكات أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد عمدت بعض المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان إلى الاهتمام بهذه الفئات **كالمرأة** (مركز شؤون المرأة في غزة، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في رام الله) **والأطفال** (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين) **وذوي الإعاقة** (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية ومؤسسة نجوم الأمل)، وبعضها أبدى اهتماماً ضمنياً لما يتعرضون له من انتهاكات.

المؤسسات العاملة في رصد الانتهاكات التي تتعرض لها النساء

أظهرت نتائج الدراسة أن 62% من المؤسسات تقوم برصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء (غالبيتها تقوم برصد الانتهاكات الخاصة بحقوق المرأة ضمنياً؛ كمؤسسة الحق، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في حال تعرض النساء للاعتقال في سجون السلطة، وتقوم مؤسسة مدى برصد الانتهاكات عند تعرض الصحافيات لانتهاك حقوقهن المهنية، وتقوم مؤسسة الضمير برصد وتوثيق انتهاكات حقوق النساء المعتقلات في سجون الاحتلال) مقابل 38% لا تقوم بذلك، انظر الشكل التالي:

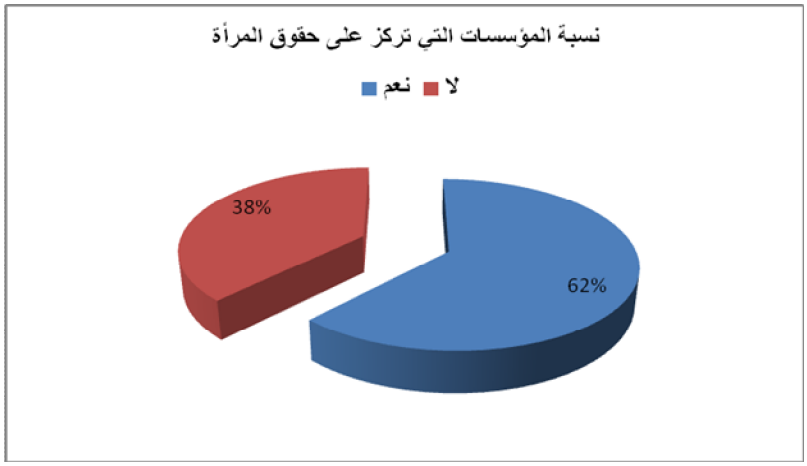

النموذج (9): نسبة المؤسسات التي تركز على حقوق المرأة

ومن أهم القضايا التي يتم رصدها، انتهاكات تتنافى مع العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد أشارت النتائج إلى أن أهم القضايا التي تتم تغطيتها، هي: الحق في العمل، والاستفادة من الحقوق السياسية والمدنية بنسبة 17% لكل منهما، وبنسبة 11% للقضايا المتعلقة بالمساواة والعدالة والنوع الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية. وبنسبة 6% تتم تغطية قضايا الحق في الميراث، والانتهاكات الإسرائيلية، والحق في الحياة، والحق في اتخاذ القرار، وحرية الرأي والتعبير، وانتهاك حقوق الصحافيات والإعلاميات، وحق الإقامة والتهجير القسري، والاعتداء الجنسي، وتسجيل الأطفال ضمن حقوق العائلة ولم الشمل. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي:

التوزيع النسبي لقضايا انتهاكات حقوق المرأة التي تتم تغطيتها

الحقوق التي تتم تغطيتها	%
الحق في العمل	%17
الاستفادة من الحقوق السياسية والمدنية	
المساواة والعدالة والنوع الاجتماعي	%11
الحقوق القانونية والاجتماعية لحماية حقوق المرأة	
حقوق نسائية حول التمكين النفسي والاقتصادي والاجتماعي	
الأحوال الشخصية	
	%6
فقط فقدان البناء، وهدم المنازل، واقتحام البيوت	
قضايا قتل النساء	
الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء	
حق المرأة في الميراث	
صنع القرار	
الحق في الحياة	
الحق في حرية الرأي والتعبير	
إيجاد دور المرأة في المجتمع – مناصب قيادية	
حسب النوع الاجتماعي	
انتهاك حرية العمل الإعلامي	
لم الشمل – حق الإقامة	
التهجير القسري	
تسجيل الأطفال	

	تمكين المرأة
	قضايا الاعتداء الجنسي
	العنف ضد المرأة

المؤسسات العاملة في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال

يتعرض الأطفال الفلسطينيون إلى العديد من الانتهاكات الإسرائيلية؛ أهمها إطلاق النار عليهم بهدف القتل أو الإصابة من جنود جيش الاحتلال، وتعرضهم إلى الاعتقال والتعذيب، وحجزهم في مراكز اعتقال في ظروف تتنافى مع أبسط حقوق الإنسان، وفرض عقوبات صارمة وأحكام عالية وغرامات مالية باهظة، إضافة إلى التهجير القسري، وحرمانهم من حقوق المواطنة. وفي البلدة القديمة في الخليل، يتم "منع الأطفال من التواجد على أسطح المنازل أو الفرندات، وبخاصة في الأعياد، وتخويف الأطفال بالكلاب، ومحاولات دهسهم بشكل ممنهج، وإطلاق قنابل الغاز والصوت عليهم. وكذلك هدم المدارس، وبخاصة في المناطق البدوية في القدس، وانتهاك حقهم في التعليم.

وأظهرت نتائج الدراسة أن 59% من المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان تقوم برصد انتهاكات حقوق الأطفال، منها مؤسسات متخصصة أهمها: إنقاذ الطفل، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال–فرع فلسطين، وبعض المؤسسات تقوم برصد انتهاكات حقوق الأطفال ضمنياً، وحسب الحالة وأهميتها (استهداف الأطفال بالقتل في غزة: مركز الميزان في غزة، اعتقال الأطفال وانتهاك حقوقهم، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كما يتم حاليا متابعة قرار وكالة الغوث الدولية "الأونروا" وأثره على الحقوق الأساسية للأطفال؛ كالحق في التعليم، والحق في الصحة، ولم يتم رصدها وتوثيقها حتى الآن) مقابل 41% منها لا تركز عليها، كما هو موضح في الشكل التالي:

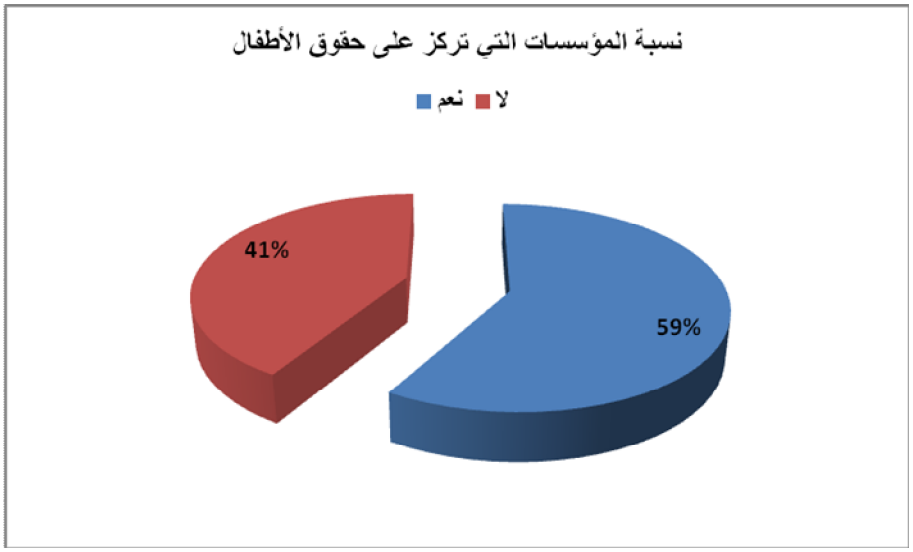

النموذج (10): نسبة المؤسسات التي تركز على حقوق الأطفال

وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف القضايا التي يتم التركيز عليها (52%) **تتعلق بالحق في التعليم**، وغالبيتها في القدس، والمناطق الخاضعة لسلطات الاحتلال المصنفة (ج)، وأيضاً المناطق البدوية والمهمشة، وأهمها هدم المدارس، وتقييد الحركة من خلال الحواجز العسكرية، ومنع الطلبة من الوصول إلى المدارس أو الجامعات، ووضع نقاط تفتيش في الطرق المؤدية إلى الجامعات (جامعة أبو ديس مثلاً). وفي البلدة القديمة في الخليل، يمنع جنود الاحتلال الطلبة من الوصول إلى المدارس، ويقومون باقتحام المدارس وتدمير محتوياتها. ومن أهم المؤسسات التي ترصد هذه الحالات، على سبيل المثال، إنقاذ الطفل، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والمركز النرويجي للاجئين. ويظهر، هنا، تقاطع في تخصصات ومجال عمل المؤسسات؛ فالمجلس النرويجي للاجئين يرصد انتهاكات التهجير القسري ومساعدة اللاجئين، ومن ضمنها رصد هدم المدارس، ومساعدة الطلبة، وبخاصة في المناطق البدوية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ترصد توجهات الحكومة في تعديلات على التشريعات بالحق في التعليم، وبتسيلم ترصد قضايا مشابهة، وهذه بعض الاعتداءات التي يتم رصدها:

- اعتداءات جسدية ولفظية على الأطفال وتهديدهم.
- منع الحركة والتنقل.
- اعتقال وحجز.
- تفتيش مهين ورمي الكتب المدرسية على الأرض.

يلي ذلك، وبنسبة 18%، توثيق **قضايا الاعتقال والتعذيب في سجون الاحتلال، والحق في الحماية والشعور بالأمان، والحماية من العنف، والحقوق الاجتماعية**، بينما 12% تذهب إلى كل من القضايا **التي تتعلق بالحق في اللعب والحق في الحياة**، و6% تتعلق بقضايا متعددة؛ أهمها: **الحق في الرعاية، والمساعدة القانونية والمرافعة في المحاكم الإسرائيلية، والحق في الهوية والميراث، وقضايا التميز بين الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين، والحق في التغذية والصحة**، انظر الشكل التالي:

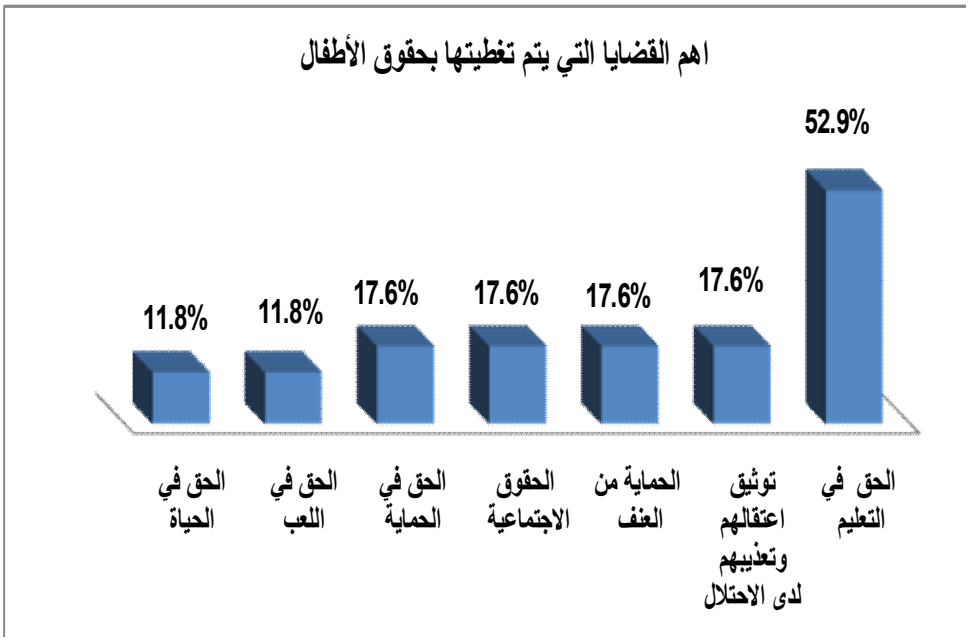

النموذج (11): أهم القضايا التي سيتم تغطيتها بحقوق الأطفال

المؤسسات العاملة في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها ذوو الإعاقة:

يتعرض ذوو الإعاقة إلى انتهاكات مجتمعية تتنافى مع العهد الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الحماية الاجتماعية، إضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية، واستهدافهم بإطلاق النار بهدف القتل، أو الإصابة، وكذلك تعرضهم للاعتقال.

ونتيجة لهذه الانتهاكات بحق هذه الفئة، تعمل بعض مؤسسات حقوق الإنسان على رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 38% منها تقوم على تغطية الانتهاكات لذوي الإعاقة ضمنياً، وليس كبرنامج رئيسي (وفي قطاع غزة يتم التركيز على رصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بذوي الإعاقات الناتجة عن الحرب وإطلاق النار من جنود الاحتلال اتجاه المدنيين الفلسطينيين، وليس على ذوي الإعاقة الطبيعية التي تعتبر من اختصاص وزارة الصحة) مقابل 62% لا تقوم بذلك، انظر الشكل التالي:

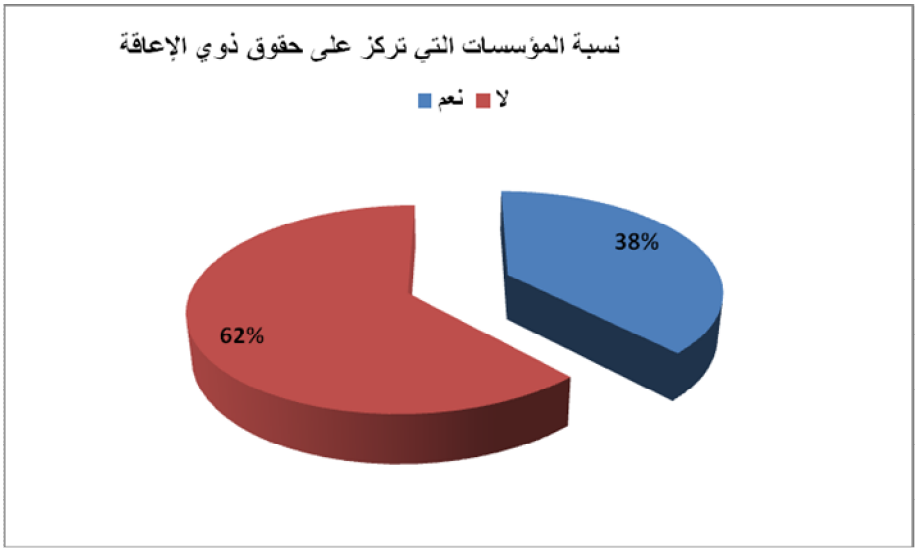

النموذج (12): نسبة المؤسسات التي تركز على حقوق ذوي الإعاقة

كما بينت الدراسة فإن القضايا التي تتم تغطيتها تتعلق بالحق في العمل بنسبة 36%، بينما قضايا الحق في التعليم تشكل ما نسبته 18%، والنسبة نفسها لقضايا المناصرة والدمج، وبنسبة 9% لكل من القضايا التالية: الحق في الحياة، الحق في الحماية الاجتماعية، المساواة وعدم التمييز، توثيق الإهمال الصحي، مواءمة الأماكن، دمج النساء ذات الإعاقة في المجتمع وتحسين ظروف العمل، انظر الشكل التالي:

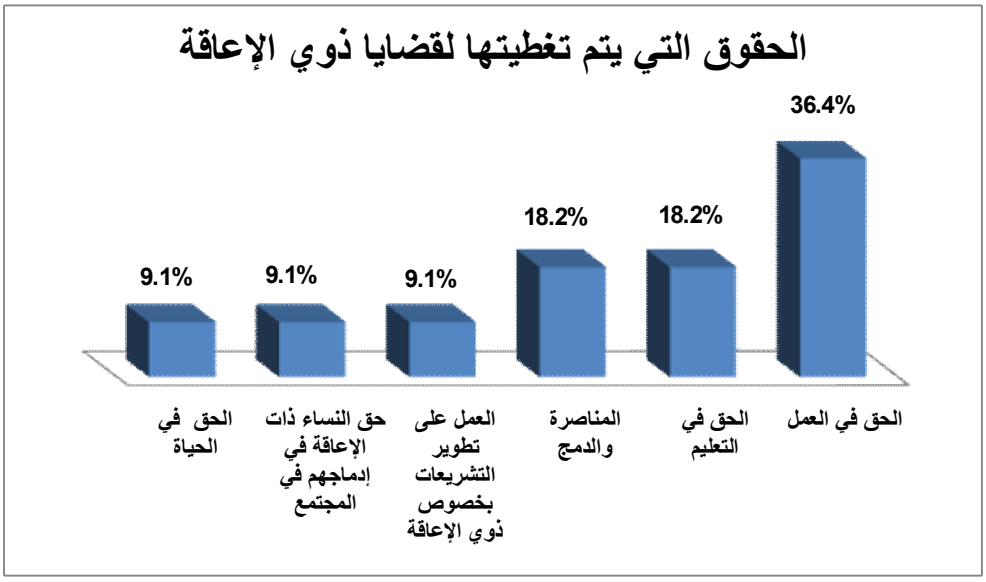

النموذج (13): الحقوق التي سيتم تغطيتها لقضايا ذوي الإعاقة

الأثر المضاعف لأهمية الرصد والتوثيق للفئات المهمشة:

بينت نتائج الدراسة أن أهمية الرصد والتوثيق للفئات المهمشة تكمن في الأثر الإيجابي الذي ينتج عن ذلك، من خلال:

1. تعريف المجتمع المحلي بحقوقهم، من خلال حملات المناصرة.
2. طرح مشاكلهم أمام الرأي العام للمساعدة بحلها.
3. ساهمت في تقديم مساعدات لهم.
4. مساءلة صانعي القرار بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالفئات المهمشة.
5. العمل على تغيير السياسات لصالحهم.
6. توفير الحماية لهم.
7. إدماجهم في نظام الضمان الاجتماعي.

رصد الانتهاكات في القدس الشرقية، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة:

تتعرض مناطق القدس الشرقية، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة في قطاع غزة، إلى انتهاكات خطرة بحقوق الإنسان، نظراً لاستهدافها بشكل منهجي، ما يترتب على ذلك ممارسات قمعية شرسة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين، حيث تعتبر نقاط تماس مباشر مع الجيش والمستوطنين والشرطة الإسرائيلية. ومن أهم الانتهاكات التي تتعرض لها هذه المناطق هي القتل، والتهجير القسري، والحرمان من المواطنة، والاعتقالات الليلية، واقتحامات المنازل، إضافة إلى سياسات العزل الجغرافي والسكاني عن محيطها الفلسطيني، وكذلك الاعتداءات التي تتعرض لها الأماكن الدينية واقتحامها من المستوطنين. ومن نتائج سياسات وممارسات الاحتلال: انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن للانتهاكات أثراً مضاعفاً على الفئات المجتمعية المهمشة والضعيفة،

بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق ذوي الإعاقة.

وقد أبدت مؤسسات حقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بتوثيق ورصد الانتهاكات الإسرائيلية في تلك المناطق، وأظهرت نتائج الدراسة أن 59% من المؤسسات تعمل على رصد الانتهاكات في القدس وبالنسبة نفسها في الخليل، بينما جاءت النسبة أقل في رصد الانتهاكات في المنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة، حيث بلغت 45%، وقد يعود السبب إلى الحصار المفروض على قطاع غزة ومنع العاملين في مؤسسات حقوق الإنسان من الوصول إليها، وبخاصة المؤسسات العاملة في الضفة الغربية، وأيضاً المؤسسات الدولية كمؤسسة هيومان رايتس ووتش، انظر الشكل التالي:

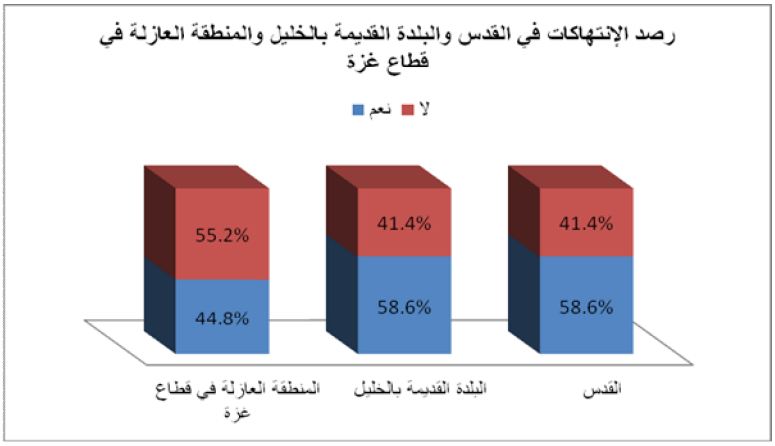

النموذج (14): رصد الانتهاكات في القدس والبلدة القديمة في الخليل والمنطقة العازلة في قطاع غزة

تتعلق أهم الانتهاكات التي يتم توثيقها في تلك المناطق، والتي تؤثر على الفئات المهمشة، بالحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في العيش في حياة كريمة، وقد انعكس ذلك سلباً على الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفئات المهمشة. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي:

المنطقة	الانتهاكات	أثرها على الفئات المهمشة
القدس	1. التهجير القسري. 2. سحب الهويات. 3. التمييز العنصري بين الإسرائيليين والفلسطينيين. 4. قضايا لم الشمل للأطفال والنساء. 5. العقوبات الجماعية كهدم المدارس. 6. حق الإقامة.	1. الشعور بعدم الأمان والحماية للأطفال. 2. حرمانهم من حقهم الأساسي في التعليم، وبالتالي زيادة التسرب من المدارس. 3. انتهاك حرية الحركة أدى إلى التأثير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. 4. حرمان العائلات، بمن فيهم النساء

	7. الحق في الحياة للأطفال. 8. التحرر من التعذيب للأطفال. 9. الانتهاكات المتعلقة بالجدار وفصل القرى ومنع الأهالي من حرية التحرك. 10. الحق في التعلم للأطفال. 11. هدم المنازل. 12. الحق في تسجيل المواليد.	والأطفال من حقهن في تملك السكن. 5. الشعور بالخوف وعدم الأمان والتوتر النفسي للأطفال نتيجة سياسات التعذيب واقتحام المنازل. 6. الانقسام الأسري نتيجة لسياسة سحب الهويات ومنع الإقامة وقضايا لم الشمل، وبخاصة للأطفال، وفرض قيود على تسجيل المواليد.
الخليل	1. اعتداءات المستوطنين. 2. الإغلاق العسكري للمنطقة. 3. تقييد حرية الحركة والتنقل. 4. اعتداءات المستوطنين على الأهالي. 5. اعتداءات جسدية ولفظية على الأطفال وتهديدهم. 6. مصادرة المنازل ووضع اليد عليها. 7. التمييز بين الأطفال الفلسطينيين وأطفال المستوطنين. 8. انتهاك الحق في التعليم، واقتحام المدارس والعبث بمحتوياتها، ومنع الطلبة من الوصول إلى المدارس. 9. إرعاب الأطفال بالكلاب. 10. محاولات دهس الأطفال بشكل ممنهج.	1. حرمان الأطفال من حقهم في الحياة. 2. حرمان النساء والأطفال من حقهم في السكن. 3. شعور الأطفال بالخوف والتوتر المستمر. 4. حرمان الأطفال من حقهم في اللعب، ومنعهم من التواجد على أسطح المنازل أو الفرندات، وبخاصة في الأعياد.
المنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة	1. انتهاك الحق في العمل، والحق في العيش في حياة كريمة وأهمها: 2. إطلاق النار على الصيادين وقتلهم. 3. مصادرة معدات الصيادين.	1. حرمان المزارعات من العمل في الأرض ما يؤثر سلباً على مستواهن الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من حماية اجتماعية من العنف، وضمان اجتماعي. 2. الشعور بالخوف والتوتر لدى

	4. تقييد حرية الحركة وتحديدها بمساحة معينة للصيد. 5. الحصار والعقاب الجماعي. 6. منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم. 7. حجز جثامين الشهداء. 8. الإفراط في استخدام القوة. 9. رش المبيدات السامة على الأراضي الزراعية. 10. جرف الأراضي الزراعية وتدميرها. 11. رصد انتهاكات الحق في الصحة للمرضى الذين يحتاجون للسفر للعلاج في الخارج. 12. رصد الانتهاكات الخاصة بالحق في السكن، وبخاصة انتهاكات سلطات الاحتلال باقتحام المنظفة العازلة، وهدم المنازل، وجرف الأراضي، إضافة إلى الحق في التعليم. 13. رصد انتهاكات حقوق العمل العادلة. 14. رصد انتهاكات حق الحماية للأسرة، وبخاصة للأطفال والأمهات.	الأطفال. 3. آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الأسر بمن فيهم النساء والأطفال.

7. أنظمة وآليات الرصد والتوثيق

تعتمد مؤسسات حقوق الإنسان في تنفيذ أنشطتها المختلفة على الرصد والتوثيق للانتهاكات، ضمن أنظمة وإجراءات مهنية وعلمية، بهدف توفير معلومات ذات مصداقية وجودة عالية باعتبارها عنصراً أساسياً لكافة مجالات حقوق الإنسان؛ سواء ما يتعلق بإصدار التقارير، وتقديم الشهادات أمام المؤسسات والجهات المحلية والدولية، وكذلك توفير المساعدات القانونية لضحايا الانتهاكات.

يتناول هذا الجزء من الدراسة أنظمة وآليات رصد وتوثيق الانتهاكات التي تعتمدها المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، من حيث تحديد مصادر المعلومات حول الانتهاكات، وآلية جمع المعلومات، وإعداد أنظمة قواعد بيانات للانتهاكات.

مصادر جمع المعلومات لمؤسسات حقوق الإنسان:

تتعدد مصادر المعلومات التي تعتمدها المؤسسات في رصد وتوثيق الانتهاكات، ويتم، عادة، اعتماد مصدر أو أكثر للحصول على معلومات دقيقة وواضحة، منها المؤسسات القاعدية في التجمعات المختلفة، وتبليغ أهالي الضحايا عن الانتهاكات، إضافة إلى الباحثين الميدانيين، ووسائل الإعلام، ومؤسسات السلطة الوطنية من وزارات، ومؤسسات عامة، وبلديات، وهيئات حكومية وأهلية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن **المؤسسات القاعدية** في التجمعات المختلفة كالمجالس المحلية، والأندية الشبابية، والجمعيات النسوية، تشكل ما نسبته 76% كمصدر للمعلومات، يليها، وبنسبة أقل (72%) **أهالي المتضررين من الانتهاكات، وبالنسبة نفسها للباحثين الميدانين. أما الإعلام فيشكل 62% من مصادر المعلومات، بينما المؤسسات الدولية تشكل 38% من مصادر المعلومات. ويعود التدني في هذه النسبة، إلى أن المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان محدودة، إضافة إلى أنها تعتمد على المؤسسات الفلسطينية في الحصول على المعلومات وتبادلها. كما أن لدى المؤسسات الفلسطينية طواقمها الخاصة من الباحثين للوصول إلى المعلومات، لكن يتم الحصول على المعلومات من المؤسسات الدولية خاصة، تلك الصادرة عن مؤسسات رسمية كالإدارة المدنية لسلطات الاحتلال ... وغيرها، إضافة إلى مصادر أخرى كمواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيقات على الأجهزة الخليوية، بما نسبته 3.4% لكل منهما**، انظر الشكل التالي:

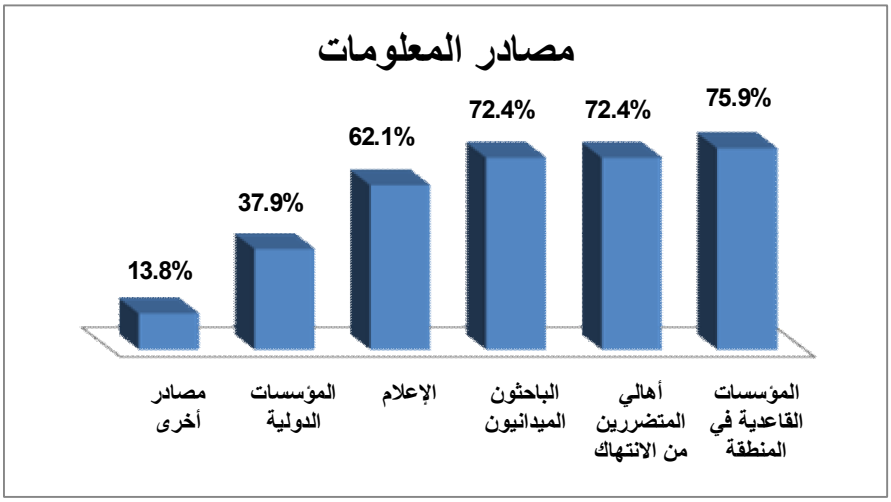

النموذج (15): مصادر المعلومات[3]

جمع المعلومات:

تعمل مؤسسات حقوق الإنسان على جمع المعلومات بوسائل وأساليب متعددة من مصادر مختلفة، كاستقبال الشكاوى من أهالي الضحايا، والمصادر الإعلامية، وتقارير الباحثين الميدانيين، إضافة إلى المؤسسات الحقوقية والقاعدية ... وغيرها من الأساليب التي تساعد على الوصول إلى المعلومات الدقيقة.

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات تعتمد على متابعة الباحثين الميدانين بنسبة 83% في جمع المعلومات، وبخاصة أنهم مدربون ومؤهلون ولديهم المهارات اللازمة في الحصول على المعلومات وتوثيقها. يلي ذلك التعاون مع المؤسسات الحقوقية الأخرى بنسبة 69%، وبخاصة بين مؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتساوت النسبة في العمل مع مجموعة من الأفراد في مناطق مختلفة والمؤسسات القاعدية، ومتابعة وسائل الإعلام، حيث بلغت 58% لكل منهما. وبنسبة 55%، يتم من خلال الأجهزة الحكومية التي تعلن عن الانتهاكات، بينما استقبال الشكاوى فيتم اعتماده بنسبة 35% في المؤسسات لجمع المعلومات، إضافة إلى مصادر أخرى كاللجان الشعبية في مناطق الجدار، وتقارير المؤسسات الدولية، والمتطوعين في مختلف، انظر الشكل التالي:

[3] مصادر أخرى: تعتمد المؤسسات في الحصول على معلومات من الجمهور بنسبة 3% وبنفس النسبة لتطبيقات الموبايل ولمواقع التواصل الإجتماعي ومصادر جديدة حسب منهجية العمل.

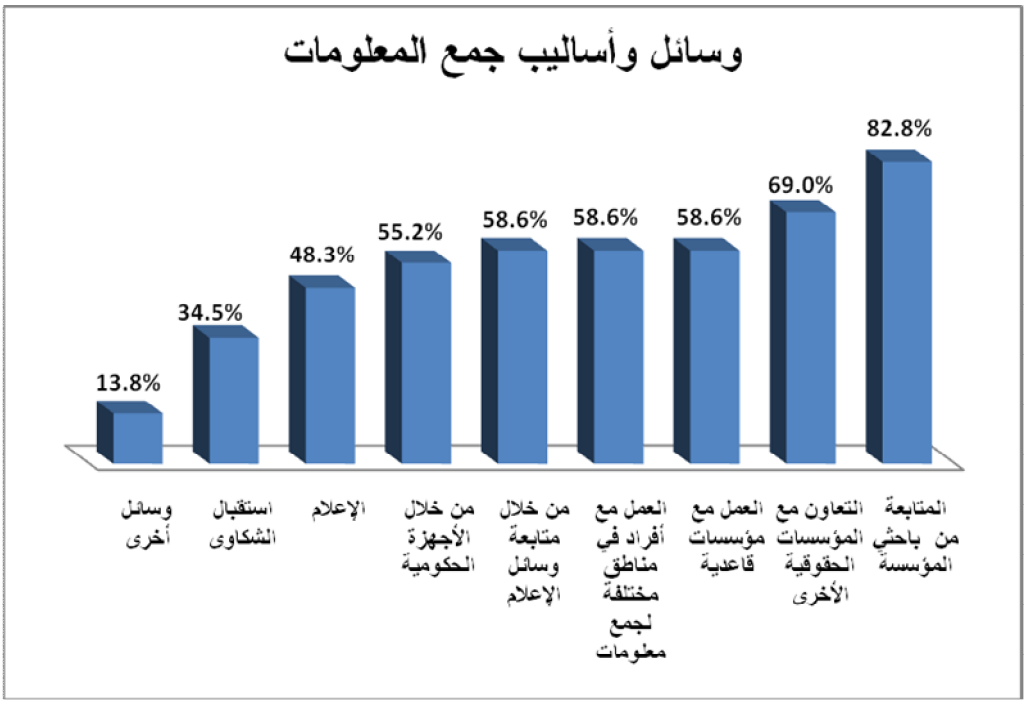

النموذج (16): وسائل وأساليب جمع المعلومات[4]

كيفية توثيق المعلومات:

تعتمد مؤسسات حقوق الإنسان على آليات مختلفة لتوثيق الانتهاكات، منها التصوير لمختلف أنواعه،وأيضاً التقارير الميدانية، ونماذج الشكاوى والإفادات المشفوعة بالقسم، إضافة إلى وثائق وشهادات رسمية كالتقارير الطبية، والأوامر العسكرية، والقرارات الحكومية، وشهادات الخبراء.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات حقوق الإنسان تعتمد على الصور في توثيق المعلومات بنسبة 76%، يليها كتابة التقارير نسبة 72%، بينما تعبئة النماذج فتعتمد بنسبة 62%، مقابل 41% للتصاريح المشفوعة بالقسم، في حين أن كتاب الشكاوى المقدم من الضحايا يعتمد بنسبة 24%، إضافة إلى التقارير والشهادات الرسمية الطبية وشهادات الخبراء بنسبة 7%، وبنسبة متساوية تقرير الباحث الميداني، انظر الشكل التالي:

[4] وسائل أخرى: أظهرت النتائج، أن أساليب ووسائل أخرى تعتمدها المؤسسات لجمع المعلومات كطلبة الجامعات بنسبة 3% وبنفس النسبة تعتمد على الإحصائيات الصادرة عن بعض الوزارات الإسرائيلية اضافة الى اللجان الشعبية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والفلسطينية.

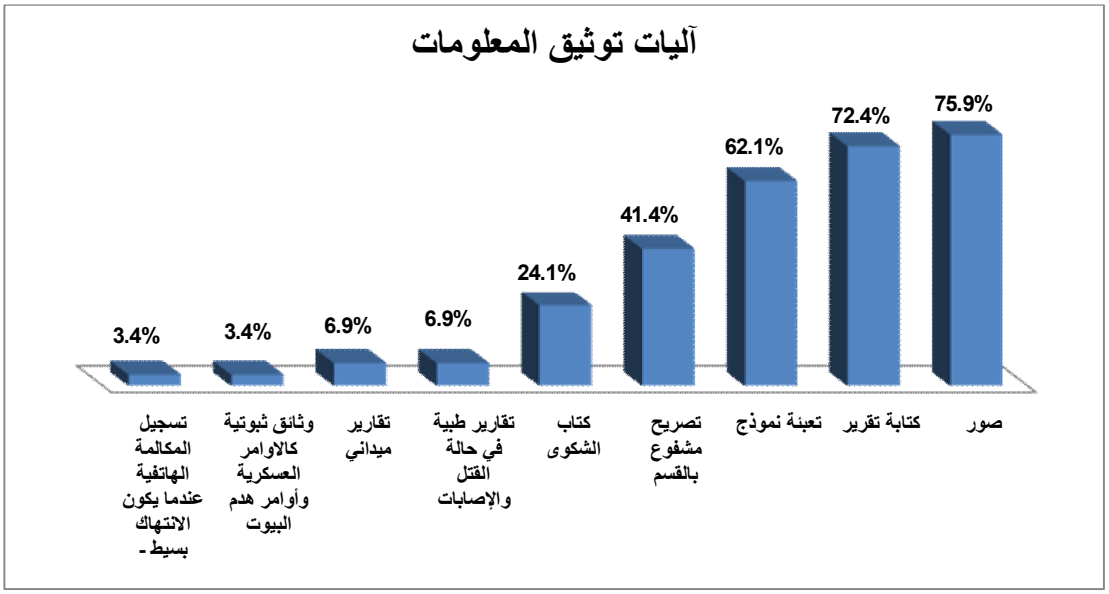

النموذج (17): آليات توثيق المعلومات

أدوات جمع المعلومات:

بينت الدراسة أن المؤسسات تستخدم أدوات مختلفة لجمع المعلومات، حيث إن 62% منها تستخدم استبيانات محددة، وما نسبته 45% من المؤسسات تستخدم أسئلة إرشادية لمواضيع محددة، مقابل 31% تستخدم نموذجاً لتقرير توثيق الانتهاك، أما 28% فتستخدم نموذجاً لشهادة معينة، فقط 14% من المؤسسات لا تعتمد نماذج محدده لجمع المعلومات، انظر الشكل التالي:

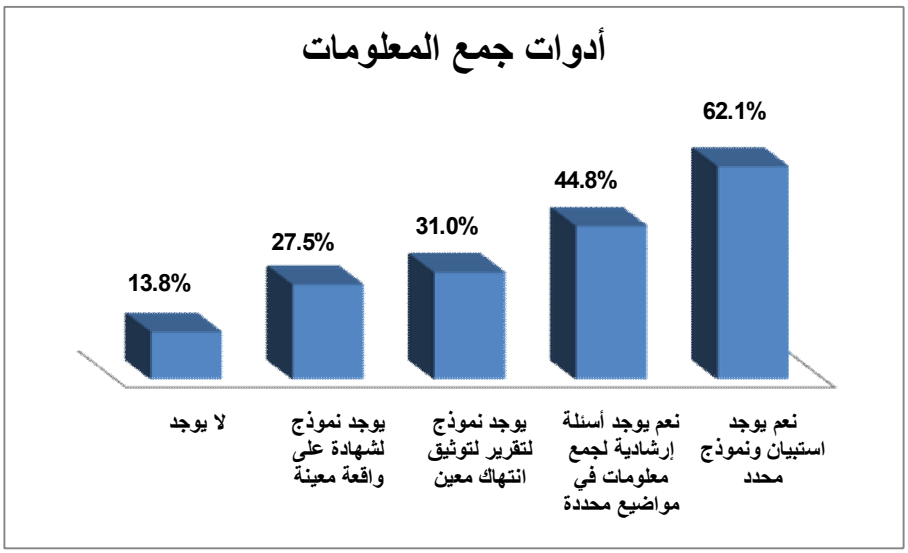

النموذج (18): أدوات جمع المعلومات

إعداد قاعدة البيانات:

بينت نتائج الدراسة أن غالبية المؤسسات تقوم بإعداد قاعدة بيانات خاصة بها، لكنها تختلف باستخدام البرامج الخاصة ببناء قواعد البيانات، و45% من المؤسسات تقوم بإعداد قاعدة بيانات لتوثيق الانتهاكات باستخدام نظام محوسب خاص بالمؤسسة، مقابل 31% منها تستخدم برنامج إكسل، بينما 14% منها تستخدم التوثيق اليدوي كنظام للتوثيق، فقط 3% لديها نظام إلكتروني خاص تم أخذه من مؤسسة عالمية؛ كمؤسسة الحق من أجل الإنسان، أما 14% منها فلا يوجد لديها نظام إلكتروني محوسب للإدخال، انظر الشكل التالي:

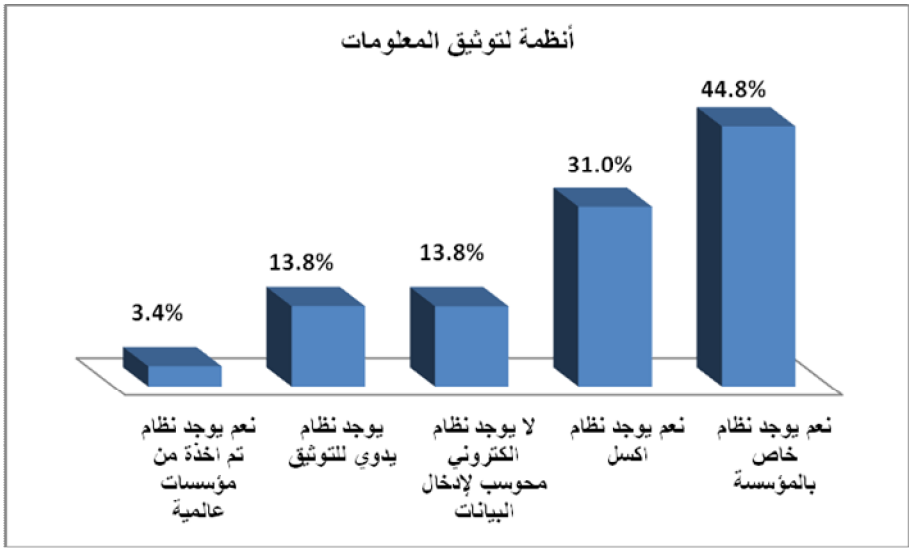

النموذج (19): أنظمة توثيق المعلومات

ومن أهم المؤسسات التي تستخدم **نظاماً خاصاً لبناء قواعد البيانات:** الحركة العالمية لحقوق الإنسان – فرع فلسطين، منظمة العفو الدولية، المجلس النرويجي للاجئين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، العيادة القانونية في جامعة القدس أبو ديس، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مؤسسة الحق.

أما المؤسسات التي تستخدم **برنامج إكسل،** فهي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

8. استخدام المعلومات

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام مؤسسات حقوق الإنسان المعلومات التي تم رصدها وتوثيقها حول انتهاكات حقوق الإنسان؛ سواء دولياً و/أو محلياً، إضافة إلى شرح عن مجالات استخدامها إعلامياً، وفي المؤتمرات الدولية، وإعداد التقارير الدورية والمتخصصة، وكذلك إرسالها إلى الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ سواء في الجهاز القضائي أو مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء.

استخدام المعلومات دولياً:

بينت نتائج الدراسة أن مؤسسات حقوق الإنسان تقوم بإطلاع الوفود وأعضاء البرلمانات الدولية على الانتهاكات بنسبة 83%، إضافة إلى استخدامها في التقارير الدولية بنسبة 79%، بينما تستخدمها في إصدار البيانات الصحافية بنسبة 72%، وبنسبة متساوية في إعداد تقارير محددة، وطرحها في المؤتمرات الدولية، في حين أن 62% تستخدم في جلسات استماع دولية، وبنسبة 59% يتم إرسالها إلى مؤسسات الأمم المتحدة في البلد، وأيضاً إلى بعثات الدول المؤثرة، وكذلك البعثات الدولية في فلسطين، في حين أن 55% يتم استخدامها في تقارير ترسل إلى مؤسسات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف.

وفيما يتعلق **بتوجه مؤسسات حقوق الإنسان إلى القضاء الإسرائيلي**، فإن 28% تتوجه إلى المحاكم الإسرائيلية، وبخاصة في القدس، لمتابعة قضايا هدم المنازل، ولم الشمل، وقضايا التأمين، علماً أنه كانت العديد من المؤسسات تتوجه إلى القضاء الإسرائيلي، أو رفع قضايا إلى مقر الإدارة المدنية والعسكرية لجيش الاحتلال في بيت إيل، إلا أنه نتيجة عدم التجاوب، وفشل تحقيق أي إنجازات، توقفت عن ذلك. ، انظر الشكل التالي:

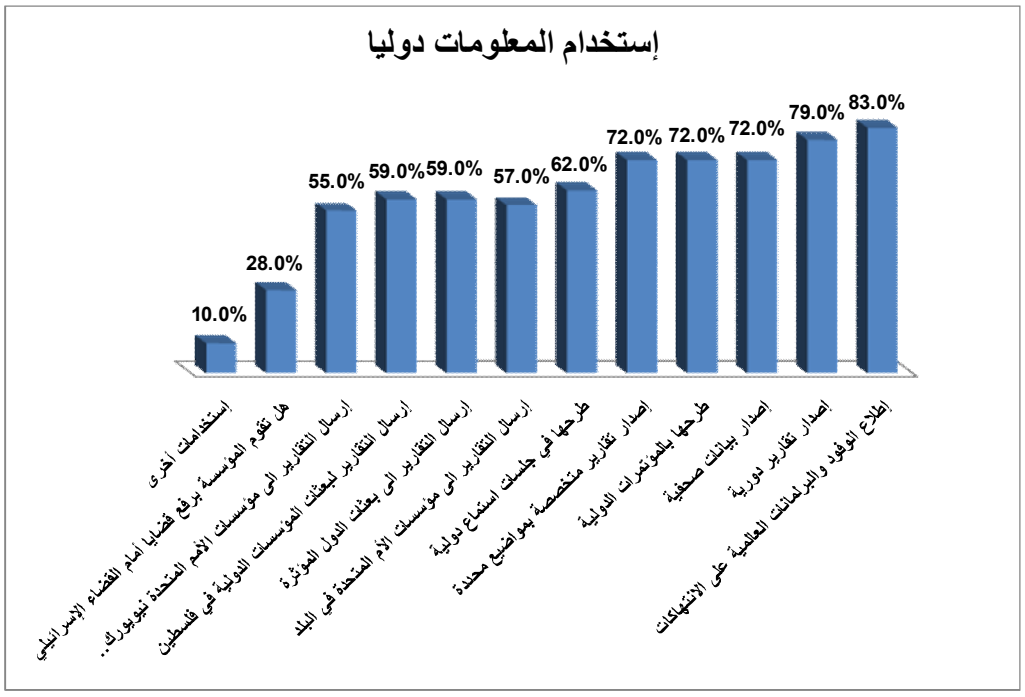

النموذج (20): استخدام المعلومات دولياً[5]

[5] استخدامات أخرى: بينت النتائج أن 3% من المؤسسات تستخدم المعلومات في رفع قضايا بالقضاء الفلسطيني وبنفس النسية إرسالها الى منظمة مراسلون بلا حدود وأيضا إلى منظمة اطباء بلا حدود

استخدام المعلومات على صعيد الحكومة والمجتمع المحلي:

فيما يتعلق باستخدام المعلومات محلياً، فقد بينت النتائج أن 52% من المعلومات ترسل إلى المؤسسات الحقوقية المحلية، وبنسبة 41% ترسل التقارير إلى رئيس الوزراء، وبنسبة متساوية ترسل إلى المؤسسات الأجنبية الحقوقية في البلد، أما 38% من المؤسسات، فتقوم بإرسال التقارير إلى مكتب الرئيس، وجاءت النسبة متساوية (31%) في إرسال التقارير إلى الأجهزة الأمنية ذات العلاقة، ومكتب النائب العام، ووزير العدل،

إلا أن 31% من المؤسسات لا ترسل تقارير للحكومة الفلسطينية، حيث إن بعضها يعمل في مدينة القدس، ويرصد الانتهاكات الخاصة بالمنطقة، ويعمل على تقديم المساعدات القانونية لضحايا الانتهاكات، وغالباً علاقاته مع السلطة وأجهزتها ضعيفة أو غير موجودة، إضافة إلى عدم تغطية الانتهاكات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والتركيز على الانتهاكات الإسرائيلية، وبخاصة في المناطق الخاضعة لسلطات الاحتلال؛ كالقدس، والمنطقة المصنفة (ج) (كمركز المعلومات الإسرائيلي بتسيلم، والمجلس النرويجي للاجئين)، انظر الشكل التالي:

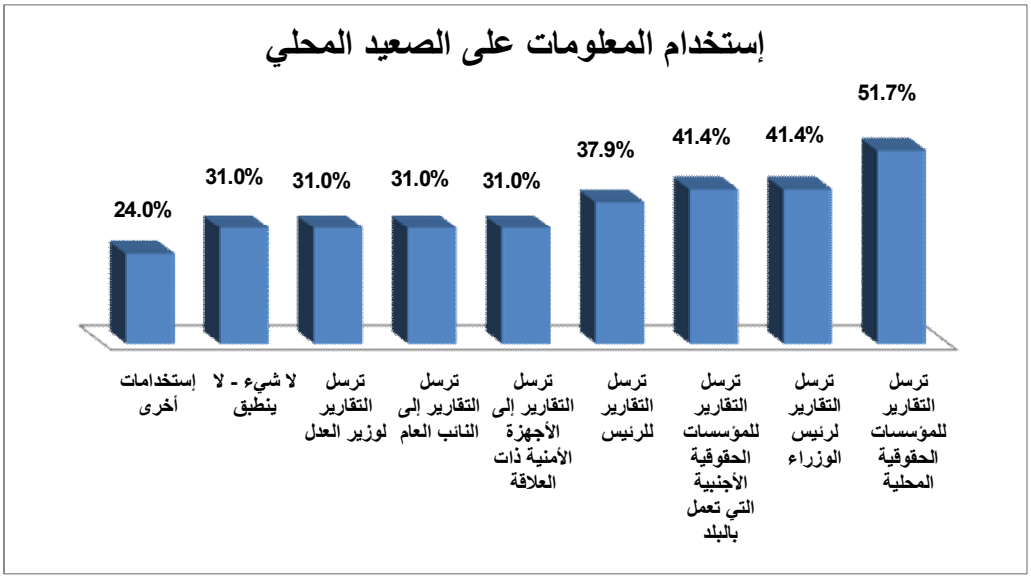

النموذج (21): استخدام المعلومات على الصعيد المحلي[6]

استخدام إضافي للمعلومات:

تعمل مؤسسات حقوق الإنسان، بالاستفادة من المعلومات، في برامج ومشاريع أخرى، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن 79% من المؤسسات تستخدم المعلومات في العمل على تشكيل أطر ضاغطة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بينما 76% منها تستخدمها في الحشد والمناصرة لتعديل القوانين، في حين أن 69% تستخدمها في طرح المواضيع على أصحاب القرار من أجل تعديل القوانين، فقط 7% لا يشاركون بأي تطبيق في أي مجال آخر،

[6] استخدامات أخرى: بينت النتائج أن المؤسسات تستخدم المعلومات على الصعيد المحلي في رفع تقاريرها وبنسب منخفضة 3% لكل من وزارة الصحة هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزير الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني ووزارة الخارجية ووسائل الإعلام وللمسائلة المجتمعية.

وبنسبة متساوية بلغت 3% تستخدم المؤسسات المعلومات في الضغط والمناصرة على المستوى الإجتماعي وايضا لملاحقة ومحاسبة من ينارسون التعذيب، انظر الشكل التالي:

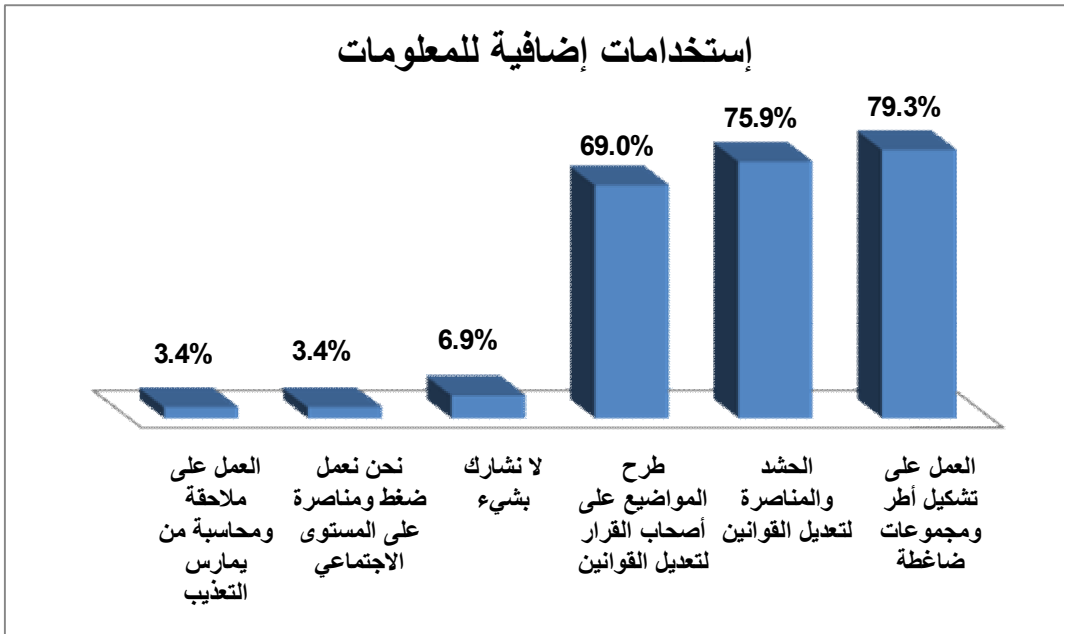

النموذج (22): استخدامات إضافية للمعلومات

9. العلاقة والتشبيك وبناء التحالفات مع المؤسسات الشريكة

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً لعلاقات التشبيك والتحالفات بين المؤسسات الشريكة والعاملة في حقوق الإنسان؛ سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وبخاصة أن هذا الجانب يعزز دور المؤسسات في مجال حقوق الإنسان من مختلف الجوانب؛ سواء في الرصد أو التوثيق، أو الضغط، أو المناصرة، أو إعداد التقارير، ... وغيرها من مجالات عملها.

ويشمل العرض نتائج العلاقات والتشبيك مع المؤسسات الدولية، وأيضاً مع المؤسسات الحقوقية المحلية، وكذلك مع المؤسسات القاعدية، وأيضاً مع المؤسسات الحكومية.

العضوية في تحالفات ومنتديات واتّحادات محلية وعالمية:

ترتبط مؤسسات حقوق الإنسان بشبكة من العلاقات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال العضوية في الشبكات والائتلافات والمنتديات الخاصة بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان، ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

العضوية في الاتحادات والائتلافات المحلية والإقليمية والدولية

المؤسسة	الائتلافات المحلية	الائتلافات الإقليمية	الائتلافات الدولية
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال	مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية	غير عضو	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان	1. شبكة المنظمات الأهلية. 2. الائتلاف ضد التعذيب. 3. الائتلاف الأهلي للرقابة على التشريعات. 4. مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. 5. الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات.	1. المنتدى الإقليمي للمراقبة على مراكز الاحتجاز والتعذيب. 2. الائتلاف الإقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام.	1. الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب. 2. الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة **العزل**.
منظمة العفو الدولية	ائتلاف حماية المنظمات الإنسانية والحقوقية (لتبادل المعلومات وتبني المواقف).	الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (يروميد).	
المجلس النرويجي للاجئين	غير عضو	غير عضو	عير عضو
العيادة القانونية–جامعة القدس أبو ديس	الحملة الوطنية للحق في التعليم	غير عضو	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
الهيئة المستقلة لحقوق	جميع الائتلافات المحلية	عضو في الشبكة	1. عضو في تجمع

الإنسان (ديوان المظالم)		العربية للهيئات الوطنية	آسيا والمحيط الهادي بدرجة أ. 2. ديوان المظالم في شمال أفريقيا وأوروبا
المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى).	شبكة المنظمات الأهلية	غير عضو	IFEX الشبكة الدولية لتبادل المعلومات وحرية الرأي
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	1. مجلس منظمات حقوق الإنسان. 2. شبكة المنظمات الأهلية. 3. الائتلاف لمناهضة التعذيب. 4. الائتلاف الأهلي للإصلاح وتعزيز القضاء.	الشراكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (يوروميد).	
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	منتدى مناهضة العنف، اللجنة الوطنية لتطبيق القرار 1325	1. الشراكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (يوروميد). 2. كرامة. 3. سلمى. 4. عائشة.	
مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة		الشراكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان	الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
الحق من أجل الإنسان	مجلس منظمات حقوق الإنسان	اليوروميد (الشراكة الأورومتوسطية لمنظمات حقوق الإنسان)	أعضاء الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فرع لجنة الحقوقيين الدوليين بجنيف، التحالف الدولي للموئل (السكان الأصليين)
مركز الميزان لحقوق	1. الائتلاف من أجل النزاهة	عضو في شبكة الشرق	1. عضوية الشبكة

الإنسان	والمساءلة – أمان. 2. مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. 3. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.	الأوسط وجنوب أفريقيا لمنع استخدام الأطفال كجنود واستخدام الأسلحة الصغيرة. عضو في الشبكة الإقليمية للحد من سوء استخدام وانتشار الأسلحة الصغيرة.	الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN). 2. أعضاء ومؤسسون في شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (دولية) – نيويورك (ESCR Network). 3. عضو في التحالف الدولي للموئل– شبكة حقوق الأرض والسكن 4. عضو في مجموعة العمل الخاصة بقرار مجلس الأمن 1612 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. 5. عضو في ائتلاف متحدون ضد التعذيب (UAT) 6. عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان	1. عضو لجنة الحقوق الدولية – جنيف 2. عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
مركز شؤون المرأة	1. عدالة 2. شبكة المنظمات الأهلية	شبكة عايشة للنساء العربيات	

	3. تحالف منتدى		
مركز أبحاث الأراضي	شبكة المؤسسات الزراعية	الشبكة العربية البيئية الشبكة العربية للحفاظ على السكن	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أصدقاء الأرض الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة
مركز الأبحاث التطبيقية (أريج)	شبكة المنظمات الأهلية. مجموعة عمل الأمن الغذائي مجموعة العمل البيئي فريق عمل قطاع المياه مجموعة العمل بالقطاع الزراعي	الشبكة العربية للسيادة الغذائية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية	1. المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. 2. الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية
مركز معلومات وادي حلوة	غير عضو	غير عضو	Protection Cluster
جمعية الجالية الأفريقية	اتحاد الجمعيات الخيرية	غير عضو	غير عضو
منظمة الصحة العالمية	جميع اللجان والائتلافات التي يتم تشكيلها في أي مجال من مجالات الصحة، وعندما يطلبون ذلك		منظمات الأمم المتحدة

وأظهرت نتائج الدراسة أن 83% من المؤسسات أعضاء في اتّحادات ومنتديات عالمية ومحلية، مقابل 17% غير أعضاء في أيٍّ منها. ومن المؤسسات الأعضاء في المنتديات المحلية والدولية فإن 83% منها أعضاء في ائتلافات محلية خاصة مثل **مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والائتلاف الوطني لمكافحة التعذيب، وشبكة المنظمات الأهلية** و79% لديها تحالفات على الصعيد العالمي، بينما 54% لديها أعضاء في منظمات إقليمية، وبخاصة اليوروميد (الشراكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان). **مؤسسة الحق من أجل الإنسان**، مثلاً، عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فرع لجنة الحقوقيين الدوليين في جنيف، والتحالف الدولي للموئل (السكان الأصليين)، كما أن حركة الدفاع عن الأطفال في فلسطين، فرع للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، إضافة إلى أن العديد من المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين لها فروع في العديد من دول العالم، انظر الشكل التالي:

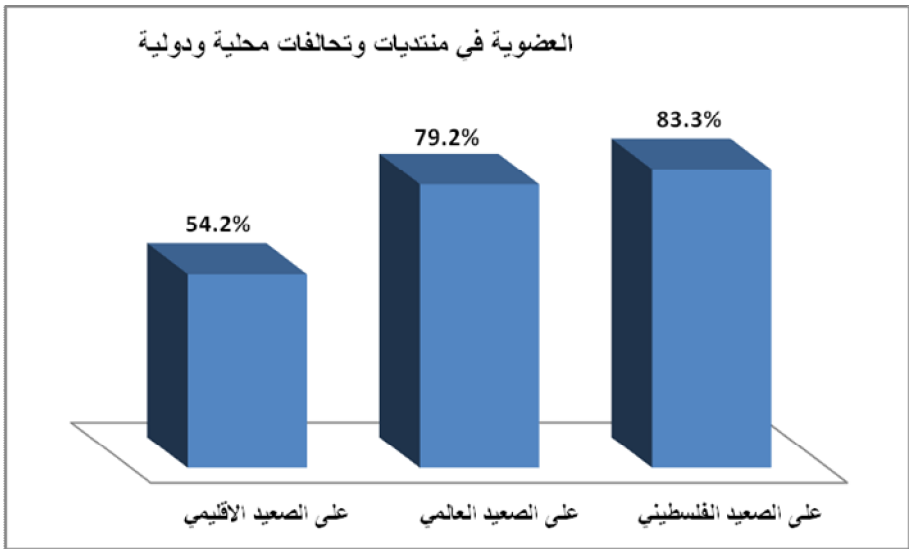

النموذج (23): العضوية في منتديات وتحالفات محلية ودولية

العلاقة والتعاون والتشبيك وبناء التحالفات مع المؤسسات الدولية:

بينت نتائج الدراسة أن الغالبية من المؤسسات المحلية تتعاون مع المؤسسات الأجنبية، حيث بلغت النسبة 96%، انظر الشكل التالي:

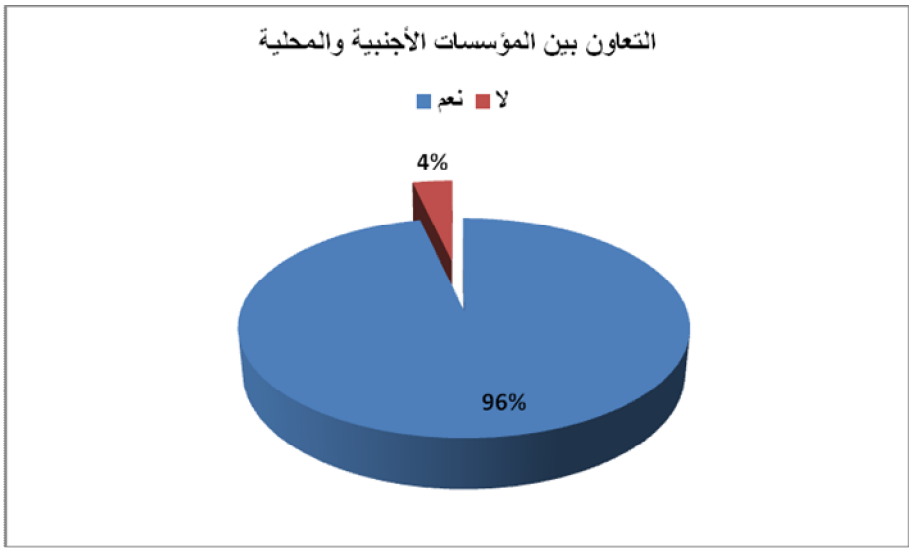

النموذج (24): التعاون بين المؤسسات الأجنبية والمحلية

وحول مجالات التعاون، فإنها تتعلق بتنظيم حملات مناصرة دولية، وتبادل المعلومات، والمساعدة في إدارة الحملات باستخدام التواصل الاجتماعي، والتنسيق، وتنفيذ المشاريع، وتطبيق برتوكولات تتعلق بانتهاكات الاعتقال والتعذيب (تعاون بين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي في جلسات الاستماع حول الانتهاكات الإسرائيلية، تعاون بين مؤسسة الحق ومؤسسة كوسبي الإيطالية في تنفيذ مشروع لمدة 3 سنوات تقريباً، التعاون بين مركز القدس للمساعدة القانونية وأوتشا ومكتب المفوض السامي لحقوق الأنسان في تبادل

الخبرات والتدريب والمناصرة، التعاون بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مع المؤسسات الدولية في إعداد تقرير "سيداو").

العلاقة والتعاون والتشبيك وبناء التحالفات بين المؤسسات الحقوقية المحلية:

سعت المؤسسات الحقوقية في فلسطين إلى تعزيز قوتها في المجتمع الفلسطيني، ورفع درجة تأثيرها في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ سواء على المستوى الدولي من حيث التعاون والتنسيق في إعداد التقارير للمؤسسات الدولية والمشاركة في المؤتمرات، أو على الصعيد المحلي كالتعاون في تشكيل الائتلافات والشبكات بهدف تعديل القوانين والتشريعات (قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون محكمة الجنايات الكبرى، وحملة قانون الضمان الاجتماعي) من جهة، ورصد وتوثيق الانتهاكات وحملات المناصرة ضد إجراءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الأجهزة الأمنية من جهة أخرى.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته 82% من المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان تتعاون مع غيرها من المؤسسات الحقوقية المحلية، كما هو مبين في الشكل التالي:

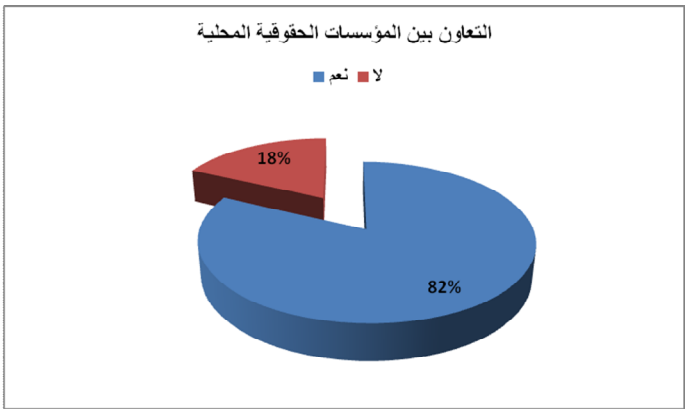

النموذج (25): التعاون بين المؤسسات الحقوقية المحلية

ويتم التعاون في مجالات مختلفة كتبادل المعلومات في المناطق التي لا تستطيع بعض المؤسسات الوصول إليها؛ مثلاً تعاون بين مؤسسة الحق ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة. وأيضاً في مجال التدريب، فيتم التعاون بين وحدة الرصد والتوثيق في العيادة القانونية في جامعة القدس مع مؤسستي الحق والضمير في تدريب طلبة الحقوق، إضافة إلى التعاون بين مركز القدس للمساعدة القانونية مع مركز العمل المجتمعي ومؤسسة سانت إيف في رفع قضايا في المحاكم الإسرائيلية تتعلق بأوامر الهدم، وسحب الهويات، ولم الشمل. كما يتم التعاون من خلال منتديات وائتلافات خاصة؛ مثل تعاون مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مع المؤسسات الحقوقية في ائتلاف مناهضة العنف.

العلاقة والتعاون والتشبيك وبناء التحالفات مع المؤسسات القاعدية

تعتمد مؤسسات حقوق الإنسان في تنفيذ مشاريعها وبرامجها على المؤسسات القاعدية بشكل كبير، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 76% منها تتعاون مع المؤسسات القاعدية، كما هو مبين في الشكل التالي:

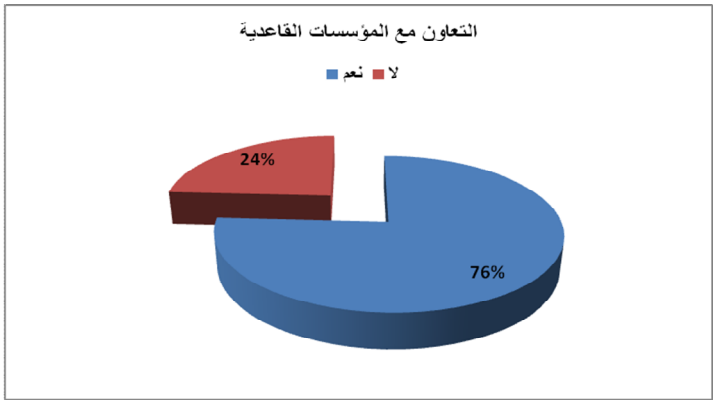

النموذج (26): التعاون مع المؤسسات القاعدية

وتتمثل المؤسسات القاعدية في المجالس المحلية والجمعيات النسوية والأندية الشبابية والمؤسسات التنموية المنتشرة في العديد من المناطق؛ كالمراكز الطبية، واللجان الزراعية، إضافة إلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالأطفال، وكذلك المراكز الثقافية.

ولتوسيع قاعدة التعاون الجماهيري بين مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المحلي، قامت بعض المؤسسات بتشكيل فرق تطوعية في مختلف المناطق، وتدريب أفرادها وتأهيلهم في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الأنسان، وأيضاً توعيتهم بالقانون الإنساني الدولي؛ مثل مركز القدس للمساعدة القانونية.

وتتمثل أوجه التعاون في توفير المعلومات، وتوثيق أحداث انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المغلقة التي يواجه باحثو مؤسسات حقوق الإنسان صعوبة في الوصول إليها، وأيضاً في تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة مثل التعاون بين الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين، وبين مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، وكذلك التعاون في مجال الاستفادة من الخبرات، على سبيل المثال، بين مركز القدس للمساعدة القانونية مع لجان العمل الزراعي والإغاثة الزراعية في كتابة تقرير خبير حول الانتهاكات الإسرائيلية الخاصة بالأراضي والمزارعين، وأيضاً الاستعانة بالخبراء المهندسين من النقابات الهندسية في كتابة تقرير عندما يتعلق الانتهاك بهدم المنازل، والأضرار الناجمة عنه. كما تتعاون المؤسسات الأجنبية العاملة في حقوق الإنسان في فلسطين مع المؤسسات القاعدية، مثل التعاون بين منظمة العفو الدولية، ولجان المقاومة الشعبية، واللجان الشعبية في المخيمات، في رصد وتوثيق انتهاكات جيش الاحتلال في مناطق الجدار.

العلاقة والتعاون والتشبيك والتحالفات مع المؤسسات الحكومية:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المؤسسات التي تتعاون مع المؤسسات الحكومية بلغت 54%، كما هو موضح في الشكل التالي:

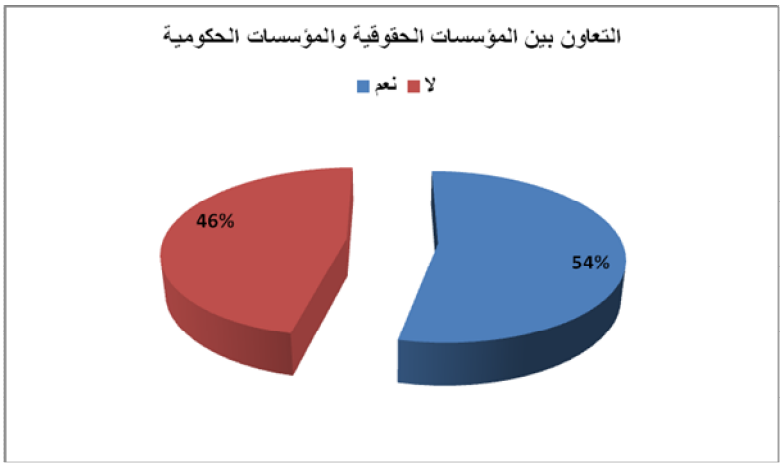

النموذج (27): التعاون بين المؤسسات الحقوقية والمؤسسات الحكومية

تعتبر العلاقة بين مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية علاقة متذبذبة، فتكون أحياناً إيجابية وغالباً سلبية، ويعتمد ذلك على الوضع العام في البلد، فالحكومة تطلب تعاون مؤسسات حقوق الإنسان عند إعداد تقاريرها الدورية لمؤسسات الأمم المتحدة، وإعداد تقارير مشتركه حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تتعاون المؤسسات، وبخاصة الأجنبية، مع بعض الهيئات الحكومية، وبخاصة مع هيئة مكافحة الجدار والاستيطان، وهيئة الأسرى والمحررين لمتابعة قضايا الأسرى. كما يتم التعاون، أيضاً، في مجال التدريب وبناء القدرات لموظفي بعض الأجهزة والمؤسسات في الرصد والتوثيق والتعامل مع السجناء في مراكز الاحتجاز. وحالياً، يتم التعاون مع وزارة الداخلية لإنشاء آلية وطنية لالتزام الحكومة بمنع التعذيب.

إلا أن العلاقة تكون سلبية عندما تقوم الحكومة باعتماد تشريعات وقوانين تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، وبخاصة بعد توقيع دولة فلسطين على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وانضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية، حيث شكلت مؤسسات حقوق الإنسان حملة ضغط على الحكومة لتعديل قانون الجرائم الإلكترونية، وتعديل قانون الضمان الاجتماعي، وقانون محكمة الجنايات الكبرى. وحسب مركز القدس للمساعدة القانونية، فإنها رفعت قضايا على الحكومة لدى محكمة العدل العليا يقدر عددها بحوالي 60 قضية، لم يتم النظر فيها، ولم يصدر قرار بشأنها، إضافة إلى دورها في الضغط على الحكومة للتراجع عن إجراءاتها بحق المدنيين؛ كالاعتقال السياسي، وأيضاً استخدام العنف في فض التجمعات السلمية، كما حدث في مدينة رام الله مؤخراً، ما أحرج الحكومة أمام الرأي العام المحلي والدولي، إضافة إلى إجراءاتها في الحد من حرية الرأي والتعبير. لذلك، فإن غالبية مؤسسات حقوق الإنسان، لم تلجأ إلى القضاء الفلسطيني لرفع قضايا تتعلق بانتهاكات الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

تقييم مستوى التعاون بين المؤسسات

في ما يتعلق بمستوى التعاون بين المؤسسات الحقوقية العاملة في فلسطين، أظهرت نتائج الدراسة أن 33% من المؤسسات تعتبره جيداً، مقابل 30% رأوا أنه جيد جداً، أما 26% فيعتقدون أنه متوسط، فقط 11% اعتبروه ممتازاً، انظر الشكل التالي:

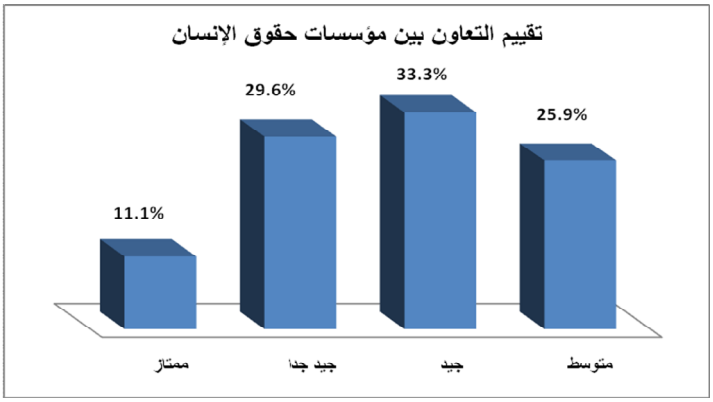

النموذج (28): تقييم التعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان

وتعود أسباب التقييم بمستوى ممتاز وجيد جداً إلى التعاون في إعداد التقارير المشتركة، وتنظيم حملات المناصرة والتدريب، وبناء القدرات. **أما سبب التقييم بمستوى جيد ومتوسط**، فيعود إلى التنافسية بين المؤسسات وليس التكاملية، وسعي بعض المؤسسات إلى السيطرة وليس المشاركة، فضلاً عن عدم المشاركة في المعلومات الدقيقة والتفصيلية.

مجالات التعاون

تعتبر أشكال التعاون بين المؤسسات متعددة، وفي مجالات مختلفة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 70% من التعاون في مجال الرصد والتوثيق، وبنسبة متساوية في التعاون على الساحة الدولية لفضح انتهاكات الاحتلال، بينما 63% من التعاون في نشر المعلومات والتقارير، وبنسبة 59% في مجال المؤتمرات الدولية. ويتم التعاون في نشر التقارير المشتركة لتغطية أحداث محددة بنسبة 52%، والتعاون في التحقيق في انتهاكات محددة بنسبة 41%، كما هو موضح في الشكل التالي:

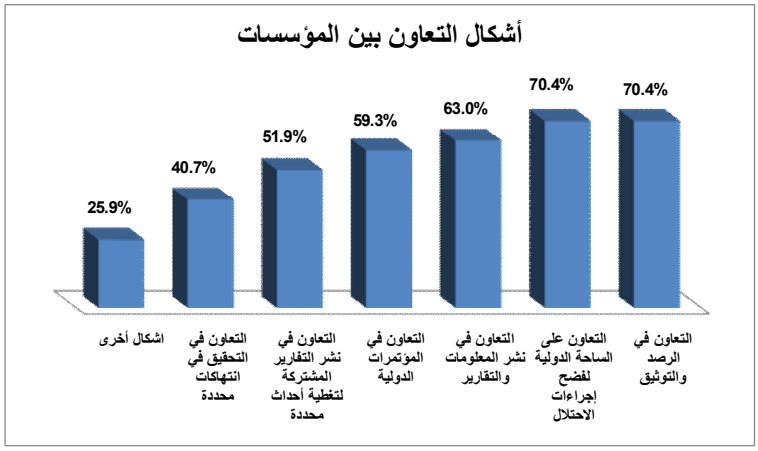

النموذج (29): أشكال التعاون بين المؤسسات[7]

[7] أشكال أخرى للتعاون: أظهرت النتائج اشكال أخرى للتعاون بين المؤسسات ولكن بنسبة 4% لكل من: التعاون في إعداد الأبحاث والتنسيق في تنفيذ المشاريع والتنسيق اللوجستي وتوفير الحماية والطاقم.

10. الصعوبات والفجوات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان

يتناول هذا الجزء من الدراسة الصعوبات والفجوات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان، سواء على الصعيد الداخلي المؤسسي والمالي، وتوفر الخبرات الدولية، والأنظمة، والتقنيات المطلوبة لتوفير معلومات بجودة عالية، و/أو على الصعيد الخارجي من حيث ممارسات وإجراءات سلطات الاحتلال، وكذلك القوانين والتشريعات الفلسطينية، وآليات التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية.

الفجوات والصعوبات على الصعيد الداخلي:

يتطلب العمل المؤسساتي توفير القدرات والإمكانيات المطلوبة لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة؛ سواء المالية أو البشرية أو الفنية، بما يتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة.

وبما أن مؤسسات حقوق الإنسان، وبخاصة الفلسطينية، تصنف ضمن المؤسسات الأهلية غير الربحية، فهي تعتمد في تمويلها على الدعم والتمويل الخارجي، وتوظيف الكوادر البشرية حسب الخبرات المطلوبة لكل مشروع، إضافة إلى توفر الأنظمة الفنية، وبخاصة التكنولوجية واللوجستية، لإنجاز العمل بكفاءة وفعالية عالية، تضمن لها الاستمرارية والاستدامة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن 55% من المؤسسات لديها فجوات داخلية، تتمثل في عدم توفير التمويل اللازم، ونقص الكوادر في بعض المناطق، وبخاصة في القدس وقطاع غزة، ما يزيد من ضغط العمل على الباحثين الميدانيين، وبخاصة في الحالات الطارئة، انظر الشكل التالي:

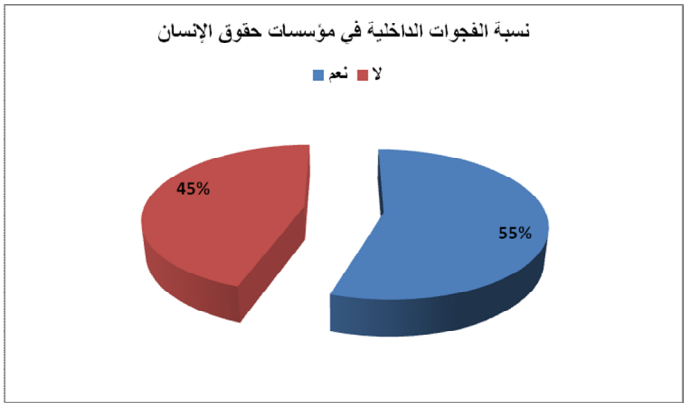

النموذج (30): نسبة الفجوات الداخلية في مؤسسات حقوق الإنسان

الصعوبات والإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات

أظهرت نتائج الدراسة أن 69% من المؤسسات اعتبرت أن الإجراءات الإسرائيلية تشكل تحدياً رئيسياً لمؤسسات حقوق الإنسان نتيجة إجراءاتها وممارساتها القمعية ضدها، كما هو مبين في الشكل التالي:

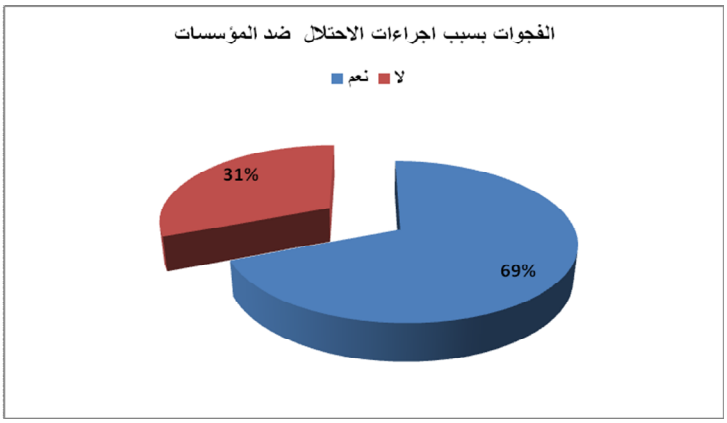

النموذج (31): نسبة الفجوات بسبب اجراءات الاحتلال ضد المؤسسات

وتمارس سلطات الاحتلال إجراءات قمعية مختلفة ضد مؤسسات حقوق الإنسان، أهمها:

1. الضغط على الممولين الخارجيين لوقف تمويل مؤسسات حقوق الإنسان (مؤسسة الحق من أجل الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).
2. إغلاق العديد من المناطق واعتبارها "مناطق عسكرية مغلقة"، كما حدث في تل الرميدة في الخليل، وإقامة الحواجز العسكرية، ومنع وصول الباحثين إليها (جميع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة).
3. القوانين والتشريعات والأوامر العسكرية المتسارعة، تصّعب أداء مؤسسات حقوق الإنسان لمهامها، وترفع من ضغط العمل (مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان).
4. صعوبة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية أثناء تنفيذ الاعتداءات، وبخاصة في المناطق النائية والمهمشة وبخاصة المناطق البدوية (العيادة القانونية في جامعة القدس أبو ديس).
5. عدم توفير الوقت الكافي للمحامين لمقابلة المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وتوثيق إفاداتهم حول الانتهاكات التي يتعرضون لها (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان).
6. عدم السماح للخبراء المتخصصين لدخول قطاع غزة للتحقيق في الأسلحة المستخدمة في مسيرات العودة (هيومان رايتس ووتش).

الفجوات والصعوبات في العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية

بينت نتائج الدراسة أن 62% من مؤسسات حقوق الإنسان تواجه صعوبات في عملها نتيجة إجراءات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الشكل التالي:

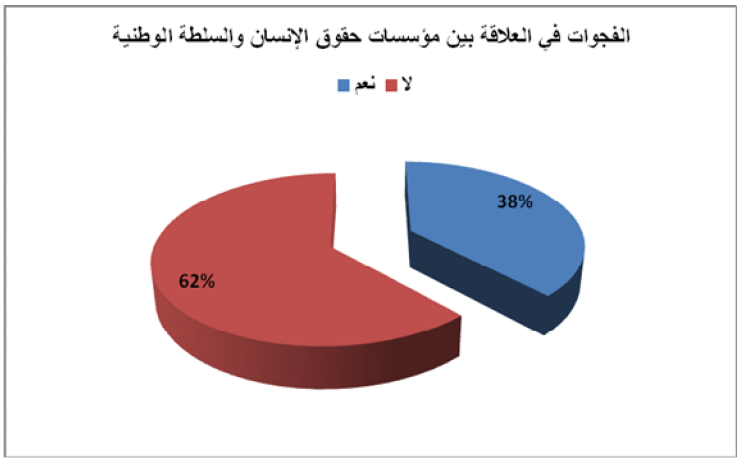

النموذج (32): الفجوات في العلاقة بين مؤسسات حقوق الإنسان والسلطة الوطنية

وتتمثل الصعوبات في ما يلي:

1. التشريعات والقوانين التي تحد من حرية الرأي والتعبير، وعدم مواءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبخاصة بعد التوقيع عليها من الرئيس.
2. الحد من توفير المعلومات حول الانتهاكات التي تمارسها أجهزة السلطة كالاعتقال السياسي، وفرض رقابة على المقابلات بين المعتقلين السياسيين وممثلي مؤسسات حقوق الإنسان.
3. سحب هويات الباحثين الميدانيين خلال تغطيتهم للأحداث.
4. غياب قانون الحق في الوصول إلى المعلومة، ما يصعب عمليات الرصد والتوثيق كافة.

الفجوات في جودة التوثيق

تواجه مؤسسات حقوق الإنسان أحياناً ضعفاً في جودة التوثيق والوصول إلى معلومات دقيقة وواضحة، فقد بينت نتائج الدراسة أن 48% من مؤسسات حقوق الإنسان لديها فجوات في جودة الرصد والتوثيق، انظر الشكل التالي:

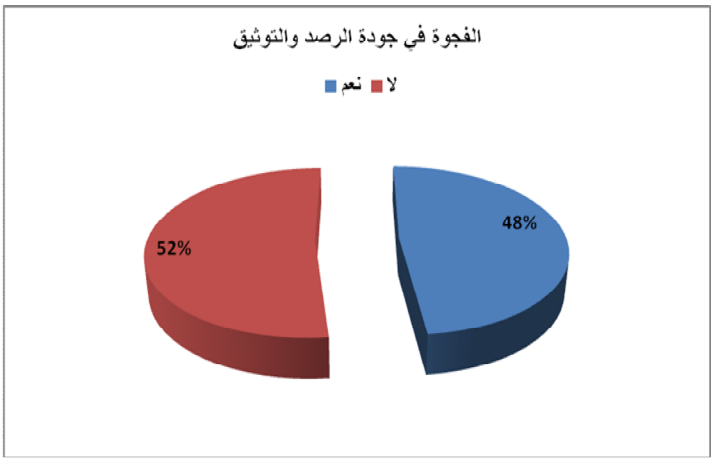

النموذج (33): الفجوات في جودة الرصد والتوثيق

وتعود أسباب ذلك إلى ما يلي:

1. صعوبة الوصول إلى المناطق العسكرية المغلقة لتوثيق الانتهاكات، وبخاصة في البلدة القديمة بالخليل.
2. نقص التمويل وعدم القدرة على توظيف الكوادر من الباحثين الميدانين، والاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات كالاتصالات الهاتفية.
3. عدم السماح للجان التحقيق الدولية والخبراء الفنيين بالدخول إلى بعض المناطق، وبخاصة قطاع غزة، للحصول على معلومات حول أنواع الأسلحة التي أدت إلى ارتفاع أعداد القتلى من المدنيين، ما أدى إلى ضعف في جودة المعلومات والتحليل.
4. عدم رغبة عائلات ضحايا الانتهاكات في التصريح وتقديم معلومات واضحة عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

الفجوات في نقص الخبرات الدولية

أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الفجوة في توفر الخبرات الدولية في الرصد والتوثيق بلغت 31%، مقابل 69% ليست لديها فجوة بذلك، انظر الشكل التالي:

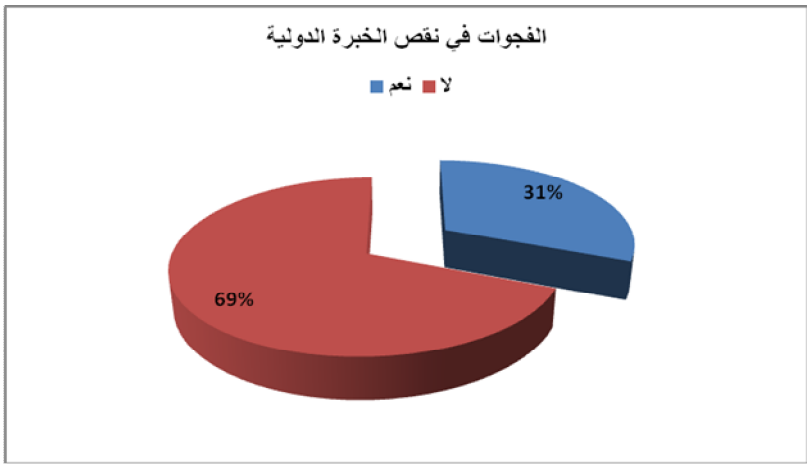

النموذج (34): الفجوات في نقص الخبرة الدولية

وقد جاءت النسبة أقل من المتوسط، بسبب الخبرة لدى العديد من المؤسسات في مجال عمل حقوق الإنسان واكتسابها خبرات دولية في مجال الرصد والتوثيق، إضافة إلى أن المؤسسات الأجنبية العاملة في فلسطين تمارس الرصد والتوثيق وفقاً لمعايير دولية والاستعانة بخبرائها في العالم في التحقيق والوصول إلى معلومات واضحة ودقيقة.

وترى بعض المؤسسات أن الفجوة في الخبرات الدولية تعود إلى نقص الخبرات المتخصصة في الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعتها السلطة الوطنية، وأيضاً نقص في الخبرة الدولية في مجال المناصرة لقضايا حقوق الإنسان.

الفجوة في آليات التعاون بين المؤسسات

أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة في آليات التعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان وبناء التحالفات بنسبة 38%، مقابل 62% ليست لديها فجوة في ذلك، انظر الشكل التالي:

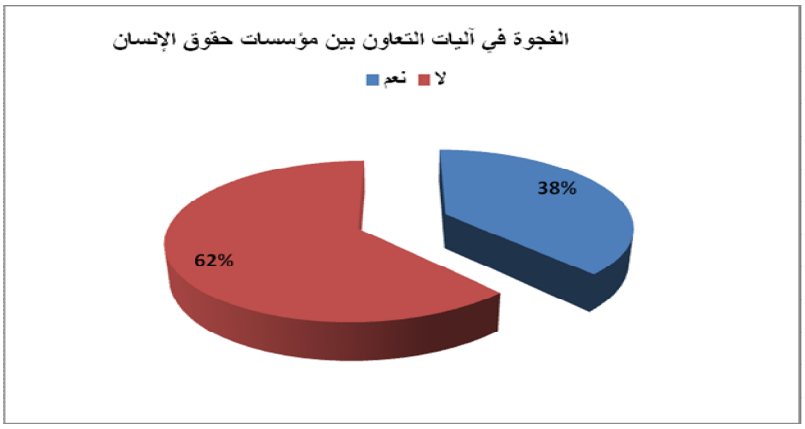

النموذج (35): الفجوة في آليات التعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان

وجاءت هذه النتيجة بسبب تشكيل تحالفات وائتلافات وطنية بين مؤسسات حقوق الإنسان، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وائتلاف مناهضة التعذيب، وغيرها من التحالفات التي تضم العديد من مؤسسات حقوق الإنسان، وتمارس دوراً مهماً في تبادل المعلومات والخبرات، وتنظيم حملات المناصرة والضغط في مجالات عديدة.

إلا أن البعض يرى أن السبب في وجود الفجوة يعود إلى عدم التكاملية في العمل بين المؤسسات ومحاولات السيطرة من المؤسسات القوية، وغياب خطة عمل وطنية تقوم بتوزيع الأدوار بين المؤسسات، وأيضاً غياب العمل الجماعي الموحد في حملات المناصرة أحياناً.

إلا أن التعاون بين المؤسسات يكون آنياً، ويقع عند سن قانون أو فرض سياسة مجحفة، أو تصاعد كبير في وتيرة الانتهاك، بينما التعاون على الأمد الطويل، الذي يبدأ من مرحلة التخطيط في معالجة قضايا شائكة، غير قائم بشكل قوي، إضافة إلى ضعف التنسيق في الشبكات التي تضم في عضويتها عدداً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني.

الصعوبات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان

تواجه مؤسسات حقوق الإنسان العديد من الصعوبات خلال تنفيذها أنشطتها في مجال الرصد والتوثيق، وبخاصة ما يتعلق بممارسات الاحتلال.

فقد بينت نتائج الدراسة أن 76% من المؤسسات تواجه صعوبات في إفصاح وتقديم إفادات عن الانتهاكات الإسرائيلية، بسبب الخوف من الاحتلال، كما أن 66% منها ترى أن هجوم الاحتلال يمثل صعوبة شديدة تعيق العمل على مؤسسات حقوق الإنسان، بينما 55% تواجه صعوبات بسبب وقف التمويل بضغط من إسرائيل، وما نسبته 31% بسبب قمع سلطات الاحتلال واعتداءاتها على الفلسطينيين. أما 21% فتواجه صعوبات في

الخوف من التحدث عن السلطة، وبسبب أعمال الهدم وتشريد المنازل، فإنها تشكل 17% من الصعوبات. كما ظهرت صعوبات أخرى مثل الخوف من سحب تصاريح العمل، وإغلاق المكاتب الصحافية في غزة من قبل سلطة حماس، وخوف المعنّفات من النساء من التحدث عن العنف الذي يتعرضن له، وعدم قدرة العمال على التحدث عن حقوقهم خوفاً من الفصل عن العمل، انظر الشكل التالي:

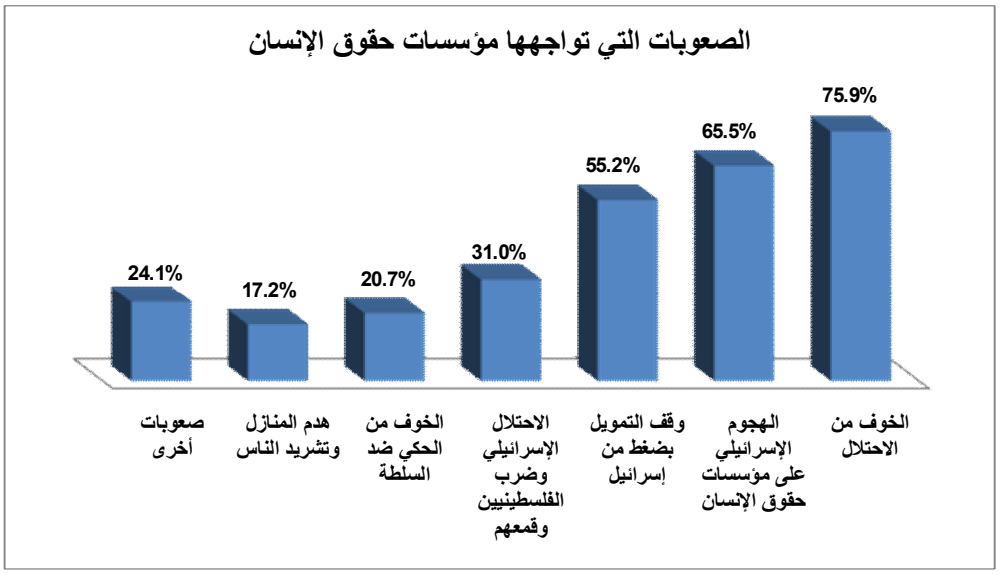

النموذج (36): الصعوبات التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان[8]

[8] صعوبات أخرى: ظهرت صعوبات أخرى بنسب منخفضة بلغت 3% لكل من: الخوف من إبعاد ممثلي المؤسسات بسبب التقارير الصادرة، والكم في الانتهاكات المتلاحقة والمتراكمة والخوف من سحب تصاريح العمل، وأغلاق المكاتب الصحفية وتدميرها خاصة في غزة، والخوف من التحدث حول العنف ضد المرأة، وعدم القدرة من الوصول إلى غزة، عدم قدرة العمال من الحديث عن قضاياهم.

11. النتائج والتوصيات

النتائج:

بناء على تحليل المعلومات والبيانات الناتجة عن البحث المسحي، يمكن تصنيف النتائج على أكثر من جانب، أهمها:

مجالات عمل حقوق الإنسان، ظهرت النتائج التالية:

- غالبية المؤسسات تركّز على الحقوق المدنية والسياسية، يليها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أما حقوق الفئات المهمشة، فالتركيز عليها يأتي من قبل المؤسسات المتخصصة بذلك؛ كمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين، إلا أن الاهتمام بتوثيق انتهاكات هذه الفئات لدى غالبية المؤسسات يكون ضمنياً، ويجري عند توثيق الانتهاكات، بشكل عام، دون التركيز عليها.
- غالبية المؤسسات الفلسطينية تعمل في الرصد والتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية، أما المؤسسات الأجنبية والإسرائيلية فيتركز عملها في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وبخاصة في القدس والخليل وقطاع غزة، وأيضاً المناطق المصنفة (ج).

الانتهاكات التي يتم رصدها في المناطق المستهدفة بالدراسة، وتلك التي لا يتم رصدها أو هناك ضعف فيها

المنطقة	الانتهاكات التي يتم توثيقها	الانتهاكات التي لا يتم توثيقها، أو توثيقها ضعيف
الخليل	1. اعتداءات المستوطنين. 2. الإغلاق العسكري للمنطقة. 3. تقييد حرية الحركة والتنقل. 4. اعتداءات المستوطنين على الأهالي. 5. مصادرة المنازل ووضع اليد عليها. 6. التمييز بين الأطفال الفلسطينيين وأطفال المستوطنين.	1. الحق في التعليم. 2. الحق في العمل. 3. الحق في العيش حياة كريمة.
القدس	1. التهجير القسري. 2. سحب الهويات. 3. التمييز العنصري بين الإسرائيليين والفلسطينيين. 4. قضايا لم الشمل للأطفال والنساء. 5. العقوبات الجماعية كهدم المدارس. 6. حق الإقامة. 7. الحق في الحياة للأطفال.	1. الانتهاكات بحق النساء حيث لم يلاحظ أن هناك اهتماماً خاصاً بتوثيق الانتهاكات ضد النساء، بل يتم توثيق انتهاكات كهذه وفق مشاريع لحظية ليس أكثر، وتتم في قضايا لم الشمل، وتسجيل الأطفال،

	8. التحرر من التعذيب للأطفال. 9. الانتهاكات المتعلقة بالجدار، وفصل القرى، ومنع الأهالي من حرية التحرك. 10. الحق في التعلم للأطفال. 11. هدم المنازل.	باعتبارها من القضايا الضرورية التي يجب العمل على رصدها والمساعدة في حلها (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان). 2. انتهاكات الإقامة في القدس ليس بالمستوى المطلوب. 3. توثيق العقاب الجماعي يتم بشكل لحظي ليس أكثر. 4. توثيق حالات الاعتقالات بناء على الرأي السياسي لا يتم بالشكل المطلوب؛ مثل الاعتقالات القائمة بناء على كتابات نشرت عبر الفيسبوك.
غزة	1. اطلاق النار على الصيادين وقتلهم. 2. مصادرة معدات الصيادين. 3. تقييد حرية الحركة وتحديدها بمساحة معينة للصيد. 4. الحصار والعقاب الجماعي. 5. منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم. 6. حجز جثامين الشهداء. 7. الإفراط في استخدام القوة. 8. رش الأراضي الزراعية بالمبيدات السامة. 9. جرف الأراضي الزراعية وتدميرها.	1. الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية. 1. الانتهاكات الخاصة بالتعليم والصحة والعمل.

على صعيد آليات الرصد والتوثيق:

1. غياب آلية موحده لتوثيق الانتهاكات، بما فيها النماذج والإجراءات.
2. اعتماد كل مؤسسة نظاماً خاصاً بها لبناء قاعدة بيانات حول الانتهاكات، ما يصعب استخدامها من المؤسسات الأخرى.

على الصعيد المؤسسي:

1. ضعف التمويل لبرامج ومشاريع المؤسسات، ما يشكل تهديداً لاستمراريتها، وانعكاسها على نقص الباحثين الميدانيين، وبالتالي التأثير على جودة المعلومات والتحليل.
2. ضعف الخبرات في الحشد والمناصرة الدولية.
3. نقص في الخبرة حول توثيق الانتهاكات للاتفاقيات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

على صعيد التعاون والتشبيك:

1. العلاقات بين المؤسسات في الغالب تنافسية وليست تكاملية.
2. تبادل المعلومات، بشكل محدود، ودون تفاصيل، وبالتالي عدم الاستفادة منها.
3. غياب شبكة تضم كافة المؤسسات الحقوقية برؤية وأهداف واضحة، وخطط تنفيذية.
4. ضعف التنسيق بين المؤسسات، وبخاصة العمل في المناطق البعيدة، والاستفادة من قدرات وإمكانيات بعضها البعض.

التوصيات:

1. الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة الحق في التعليم والحق في العمل، والحق في الصحة، بما فيها حقوق الفئات المهمشة، وبخاصة حقوق المرأة، وما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، وأيضاً حقها في الحماية من العنف، وغيرها من الحقوق، إضافة إلى حقوق الطفل كحقه في التعلم، والحماية، والتغذية، والخدمات الصحية، والحق في اللعب.
2. اعتماد آلية موحدة للرصد والتوثيق للانتهاكات، ويفضل المعتمدة لدى المؤسسات الدولية، بما فيها النماذج المختلفة، مع تدريب وتأهيل الباحثين على استخدامها.
3. إنشاء مركز متخصص في بناء قاعدة بيانات للانتهاكات، بحيث توفر المعلومات لكافة الجهات، وتسهل الحصول عليها.
4. إنشاء تحالف يضم جميع المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ويعمل على وضع خطة وطنية بأهداف واضحة ومحددة وآليات لتنفيذها، وتوفير التمويل اللازم لها، وتوزيع المهام بين أعضائها، مع تقييم أدائها بشكل دوري.
5. العمل على إعداد مجموعات من المتطوعين وتدريبهم وتأهيليهم على عمليات الرصد والتوثيق بأشكاله كافة، لتغطية المناطق كافة، بما فيها المناطق المغلقة عسكرياً، وذلك لتجاوز الإجراءات الإسرائيلية من جهة، وأيضاً توفير معلومات بجودة عالية من جهة أخرى.
6. الاستفادة من تجارب التعاون بين المؤسسات في تبادل المعلومات (علاقة التعاون بين مؤسسة الحق، ومركز الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة).
7. تدريب طواقم العمل في مؤسسات حقوق الإنسان على الحشد والمناصرة على الصعيد الدولي.
8. تدريب وتأهيل المؤسسات في توثيق الانتهاكات الخاصة بالعديد من الاتفاقيات الدولية، وبخاصة تلك التي وقعتها السلطة الوطنية.

9. استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في عملية التوثيق، بما فيها تطبيقات خاصة على الأجهزة الخليوية، بحيث توفر معلومات دقيقة وسريعة وواقعية.
10. مساعدة ضحايا الانتهاكات من خلال إحالة قضاياهم ومتابعتها بعد رصد وتوثيق الانتهاكات مع الجهات المختصة؛ سواء القانونية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو التعليمية، لإحداث أثر عملي على مستوى حياتهم.

انتهى